

«الاقتصادية» تسلط الضوء

ALEQTISADYAH

على ملف المكافآت المليونية (1)

مكافآت مجالس الإدارات المخالفة.. هل يجوز تقنينها بأثر رجعي؟!!

1 هل يجوز صرف مكافآت 6 سنوات مضت
ثم يعاد عرضها على الجمعية العمومية؟

2 اعتراف صريح بالمخالفة ومجالس
الإدارات تدين نفسها بنفسها

3 تمرير هكذا ممارسات يفتح باب التلاعبات
على مصراعيه ويرسخ سابقة مرجعية

4 هل المساهمون حالياً هم أنفسهم
خلال السنوات الـ 6 الماضية

5 هل ستكون هناك وقفة رقابية لتلك
المخالفات المالية الواضحة؟

«الاقتصادية» تسلط الضوء على ملف المكافآت المليونية (1)

ما السند القانوني لإخفاء مكافآت عن «العمومية» ثم إعادة اعتمادها بأثر رجعي؟

6

كيف وافق عضو مجلس الإدارة المستقل على إخفاء المكافآت عن العمومية وتمريضها دون تسجيل ملاحظة؟

7

كيف وافق التدقيق الداخلي على مكافآت مزدوجة... واحدة تعرض على العمومية والأخرى في تقرير الحوكمة دون موافقة؟



ملف المكافآت التي تذهب إلى مجالس الإدارات من دون العرض على الجمعيات العمومية بشفافية مطلقة بات من الاستحقاقات التي يجب أن يتم مراجعتها رقابياً، فهو يحتاج إلى مزيد من التدقيق والشفافية، خصوصاً بعد بروز ممارسات على السطح باعترافات مجالس الإدارات ذاتها. هذا الملف قد يكشف ممارسات عديدة لو تم وضعه على "طاولة" التفتيش والتدقيق وهي خطوة مستحقة، كون تلك الأموال أموال مساهمين. حفاظاً على حقوق المساهمين ولمصلحة القاعدة الأكبر من المستثمرين، تفتح "الاقتصادية" ملف المكافآت التي يتم تمريرها بقرارات من مجلس الإدارة بعيداً عن موافقات الجمعية العمومية. تكشف بعض الممارسات والحالات المخالفة أن مجلس الإدارة يعرض على الجمعية العمومية مكافأة سنوية، في حين تكون هناك مكافأة أخرى يتم ذكرها في تقرير الحوكمة، بالرغم من أنها لم تُعرض بوضوح وشفافية على الجمعية العمومية، ما يعتبر مخالفة واضحة بدليل العودة لعرض مكافآت تم صرفها لسنوات مضت على الجمعية لاعتمادها وتقنينها.

**لكن التساؤلات المهمة
في هذا الملف الذي يتم طرحه
للتناقل كثيرة، ومنها:**

1 هل يجوز قانونياً صرف مكافآت على مدار سنوات ثم يقوم مجلس الإدارة بتقنينها بأثر رجعي وعرضها على الجمعية العمومية للموافقة عليها وإقرارها؟

2 ما هو دور الجهات الرقابية والإشرافية في الموافقة على عقد جمعيات عمومية تناقل ملفات مالية تخص مكافآت بأثر رجعي؟

3 كيف سيتم تعديل البيانات المالية التي تم إعلانها سابقاً في حال تم رفض تلك المكافآت؟

4 هل يعتبر مجلس الإدارة بالكامل متضامن في مخالفة صرف المكافآت التي لم تُعرض على الجمعية العمومية؟

5 لو كان صرف المكافآت قانونياً ومتطابق 100%، ما الحاجة لطلب اعتمادها من الجمعية العمومية؟

6 هل يعتبر بند المكافأة الذي تم عرضه على الجمعية العمومية مضلل للمساهمين في ظل مكافأة أخرى تم تمريرها في ذات العام المالي دون موافقة الجمعية العمومية؟

7 وفق أي سند قرر مجلس الإدارة صرف مكافآت مالية ثم اكتشف لاحقاً أنها غير قانونية وتحتاج موافقة "العمومية"؟

8 أليس صرف مكافآت دون وجه حق هو مخالفة يستوجب إعادتها وليس تقنينها؟

تجدر الإشارة إلى أن تكريس مبادئ الحوكمة والشفافية، وترسيخ وتأسيس حماية حقوق المساهمين من أي ممارسات سلبية مضللة أو مخالفة ومحاولة إعادة معالجتها قانونياً أو محاسبياً، هو ملف يحتاج وقفة رادعة بجزءات أكثر ردة، وإعادة تلك المكافآت وإعفاء مجلس الإدارة الذي يقوم بهكذا ممارسة.

مثل هذه الممارسات ليست خطأ عابر، لا سيما في مكافآت مالية تعتبر ذات مصلحة خاصة، وتتضمن أيضاً تحصيل منفعة خاصة، وبالتالي هي متعمدة الحصول عليها.

في ظل تلك الممارسات من مكافآت أو غيرها من معالجات محاسبية خاطئة، مثل تأجيل الاعتراف بخسائر استثمارية على سبيل المثال، وبعد أن ثبت فيها ركن الخطأ الجسيم، هل يمكن أن تكون هناك إحالات جديدة لمجالس إدارات؟

سعر سهم «الألمانية» يعكس سخونة المنافسة

السهم سجل 135 فلساً في صراع السيطرة



تحديد
موعد
جديد
في غضون
20 يوماً



عدم إدراج
الشركة
في OTC
يرفع من
صعوبة
المنافسة

«الاقتصادية» تكشف أسباب تأجيل عمومية 3 سبتمبر

إلى الانتصار للمصلحة العامة، وضرورة الحرص على حضور الجمعية العمومية أو تفويض من يروونه الأصلاح.

أيضاً يجب أن تكون الأرقام والنتائج المالية هي المعيار الأول في التصويت أو التفويض، فعلى كل مساهم أن يحتسب منذ كم عام اكتتب في الشركة، وحجم الأرباح التي حصل عليها، وما هي النتائج الحالية والمستقبلية، وما مصير مصنع الشركة؟ أيضاً يجب النظر في توفير قنوات للتخارج بإدراج الشركة في البورصة إن كانت تستوفي الشروط، أو إدراجها في منصة OTC.

تكتيكياً، المهلة المحددة من الجهات التنظيمية هي تحديد موعد لعقد الجمعية في غضون 20 يوماً. بعد تحديد الموعد الجديد من الوارد جداً استخدام سلاح التأجيل في ظل مناورات تحدث لكشف كل طرف نسب ملكيات الطرف المنافس، ما يعني أنه من المتوقع أن تنعقد الجمعية أواخر سبتمبر أو مطلع أكتوبر على أبعد تقدير.

لها دور فاعل وملموس ومؤثر تجاه تصحيح مسار «الألمانية» وفق ملاحظات تراها، وهو حق أصيل لأي مساهم أن يبدي وجهة نظره في أداء أي كيان يساهم فيه ولو بسهم، فكيف لو كان الاستثمار مؤثر على الشركة بنسبة كبيرة؟! لماذا تأجلت العمومية؟!

في رحلة المنافسة ودفاع كل طرف عن وجهة نظره، وسعي كل طرف لحسم السيطرة على القيادة بقوة الأغلبية، بدأ أحد طرفي المنافسة بالاعتراض على بعض بنود جدول الأعمال التي يطالب بأن تكون أكثر وضوحاً في نصوصها.

كما أن أحد أطراف المنافسة أيضاً طلب إدراج بنود، وله مطالب محددة لم تكن موجودة في جدول الأعمال، ما ترتب عليه تحرك نحو الجهات الإشرافية والتنظيمية، وبناءً عليه تم تأجيل الجمعية لحين إدخال التعديلات والمطالب، على أن يتحدد موعد جديد في غضون 20 يوماً تقريباً.

مصادر استثمارية متابعة دعت جموع المساهمين

المنافسة والصراعات والاختلافات كلها من الممارسات الواردة في عالم المال والاستثمار، وكثير من الشركاء اختلفوا وكثير من الحلفاء تفرقوا.

هناك أرشيف عامر وذاخر بملفات السيطرة، سواء القسرية أو الرضائية عبر التنسيق، مروراً بالمواجهات في الجمعيات العمومية وسخونة النقاشات، وجميع هذه الممارسات صحية.

ملف الشركة «الألمانية» يعيد إحياء أجواء المنافسات الساخنة بين طرفين، طرف تقوده شركة مدرجة تعتبر الأمر بالنسبة لها مصيري، كون الاستثمار مؤثر بالنسبة لها، وطرف يدير ويملك في ذات الوقت، لكن الكلمة الفصل للأغلبية، حيث تحسم الأصوات ونسب الملكية الأخرى المتناثرة بين جموع الملاك، مؤسسات وأفراد ومستثمرين استراتيجيين. الشركة المدرجة هي «الساحل»، تنتفض وتدافع عن حقوقها في استثمار «الألمانية»، وهو من أهم واجبات مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي.

الشركة تتحرك بكل قوة وعزيمة من أجل أن يكون

توكيلات الجمعيات العمومية.. إجراءات دقيقة لضمان سلامة الحضور 100%

مطابقة توقيع المساهم مع جواز السفر للتأكد من صحة التفويض

نشاط التوكيلات يرتفع وقت الصراعات.. ومنافسات على السيطرة



بعد مرحلة كان يتم فيها سحب التوكيلات ودعوات الحضور من دون علم المساهم، بدأت التوكيلات والتفويضات لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة تخضع وفق الإجراءات المستحدثة لإجراءات تدقيق مشددة لضمان سلامة التوكيل والتفويض الصادر عن المساهم.

ما هي الإجراءات المتبعة حالياً؟

وفقاً للإجراءات الرسمية المطبقة على أرض الواقع يتم إصدار توكيل أولي بمثابة تفويض يتم توقيعه من المساهم، يتضمن رقم المساهم وكمية الأسهم، ومحدد فيه تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو الموعد اللاحق التي قد تؤجل إليه الجمعية.

الضمانة الجديدة هي تقديم التوكيل الأولي للجهات التنظيمية المعنية، مرفق بصورة عن «جواز السفر» للمساهم وذلك لمطابقة التوقيع، بعدها يتم اعتماده وتسليم دعوة الحضور، واعتماد التوكيل النهائي بتفويض من حدده المساهم.

فوائد التشدد في التوكيلات

كثير من الجمعيات التي شهدت نزاعات في السابق كان بعضها يتم الطعن في صحة الإجراءات والدعوات، ما أفرز إجراءات دقيقة تضمن سلامة التوكيلات والتفويضات، خصوصاً وأنها يترتب عليها قرارات مصيرية تخص كيانات كبيرة تحوي مئات الملايين تتمثل في حقوق مساهمين أو أصول أخرى ضخمة تحت الإدارة.

التصويت في الجمعيات العمومية يعد من أخطر التفويضات، حيث يحدد مصير الكيان، وبالتالي يجب على المساهم أن ينتقي من يتم تفويضه بعناية شديدة، وينظر إلى تاريخه المهني ومقاصده وأهدافه، وغالباً ما يحسم هذا الأمر عامل الثقة بين المفوض والمفوض إليه.

وهذه الإجراءات التي باتت تطبق بدقة متناهية لها العديد من المكاسب والإيجابيات، أبرزها الآتي:
ضمانة الحضور الحقيقي للمساهمين وعدم

أو موثقة.

في خضم الممارسات المستجدة فإن متابعة المساهمين لاستثماراتهم وأداء الشركة غاية في الأهمية، حيث أن عدم المتابعة يكلف المساهم كثيراً، وربما يكلفه رأس المال المستثمر بالكامل.

ففي بعض الحالات، سوء الإدارة وتراكم هذه الممارسات دون محاسبة ينتهي إلى خسائر مدمرة للشركة، والأمثلة كثيرة على سوء الإدارة الذي انتهى بخسارة 75% من رأس المال، أو إصدار بيانات مالية غير سليمة وبالتالي شطب الشركة من الإدراج وبالتالي تراجع قيمة الاستثمار بنسبة تتراوح بين 60% إلى 70%.

استغلال أي أسهم بدون علم المساهم.

مسؤولية أكثر على المساهم في التصويت مع القرارات التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين.

إعلاء لأهمية دور المساهم مهما كانت ملكيته، خصوصاً في مراحل التحديات التي تشهدها بعض الكيانات.

تحفيز وتشجيع على ممارسة المساهم لحق الحضور، أو تفويض من يراه أصلح في التصويت على القرارات الاستراتيجية المصيرية.

مواجهة عمليات الاستغلال التي كانت تتم في بعض الجمعيات، واستخدام دعوات دون تفويضات رسمية

عمولات الوساطة: استجابة إيجابية بتأجيل تطبيق الخصم حتى يناير 2027

مطالب بفتح السقف حتى تكون هناك منافسة شفافة مكافحة أي خصومات خارج الإطار المحدد يجب أن تحظى بأولوية

التنظيمية التي تطرح كل إجراءاتها وفق الممارسات العالمية.

وتضيف المصادر أن شركات الوساطة من حقها أن تقدر نسبة الخصم التي تمنحها للعميل وفقاً لمعطيات كثيرة تعتمد على حجم تعاملات العميل واستفادة الشركة من العميل عبر خدمات أخرى تقدمها له في ملفات إدارة الأموال وغيرها من الخدمات المرخص بتقديمها.

مكافحة ومراقبة

في السياق ذاته طالبت أوساط قطاع الوساطة بضرورة تشديد الرقابة على كافة أنواع الممارسات التي قد تتم في ملف تقديم المزيد من الخصومات في ملف العمولات عبر خرق السقف المحدد، وعبر أساليب كثيرة وعديدة معروفة.

وتنبه المصادر إلى أن هناك طرق مختلفة يعاد بها جزء من العمولة خارج الإطار والسقف المحدد وهي ما يجب أن يوضع تلك الملف بدقة تحت المجهر لترسيخ عدالة المنافسة بشفافية.

100% وترك تقدير لخصومات لشركات الوساطة لم يلقى القبول التام لإعتماده.

في هذا الصدد تقول مصادر ذات صلة أن تحديد نسبة 25% يعني ببساطة أن كل الشركات أصبحت متشابهة فكيف ستكون هناك منافسة وهناك سقف محدد قد تصل به شركة للحد الأقصى وأخرى تستطيع أن تمنح عميل أكثر ما يتساوى الجميع في منح خصم محدد.

وتضيف أن خدمات القطاع جميعها متشابهة وميدان المنافسة هو في العمولة وبالتالي يجب أن لا يكون الجميع تحت سقف واحد يلغي أي فوارق أو قدرات أو إمكانيات لكل شركة.

مصادر مطلعة تقول أن ممارسة فتح السقف للخصومات 100% معمول به في الأسواق العالمية كما أنه مطبق ومعمول أيضاً في أحد الأسواق الخليجية المالية الكبرى.

وأضاف أن فتح السقف ممارسة تتماشى مع النهج العالمي الذي يطمح إليه السوق والجهات

عملياً سيتم تطبيق نظام العمولات الجديد إعتباراً من مطلع الشهر المقبل وفق النسب التي تم إعتمادها من الجهات الرقابية وبالتوافق مع قطاع الوساطة. في المقابل في بادر إيجابية من الجهات المعنية حيث تم تأجيل تطبيق قرار منح الخصومات التي تم تحديدها بنسبة 25% إلى مطلع العام الجديد 2027.

والتأجيل جاء بسبب مطالبات لشركات القطاع بأن فتح باب الخصومات خلال السنة المالية الحالية 2026 سيربك الميزانيات للشركات التي تقوم بتقدير إيراداتها ومصروفاتها مسبقاً، وكذلك المنافسة في الربع الأخير من العام المالي سيكون له انعكاسات سلبية على بعض الشركات، وبحسب للجهات المعنية الإستجابة لمطالب الشركات وتقدير هذا الجانب بحيث لا يكون هناك أي تأثيرات سلبية ضاغطة على ميزانية 2026.

السقف المفتوح

لكن فيما يبدو أن مقترح فتح السقف بنسبة

التسعير العادل وقت الرخاء !!

ومصلحة الشركة ومن يدافع عن مصلحته الشخصية ؟ هذا التساؤل يجب أن يكون إجابته أساس لوقفه كل مساهم في الجمعية مع أحد الطرفين المتنافسين . جدير بالذكر أن ملف المنافسة مفتوح فصولاً حتى يتم حسمه لأحد الطرفين بعد أن وصل النقاش الودي لطريق مسدود ترجمته إستقالة ممثلي التحالف المعارض على الأداء والوضع القائم للمركز المالي للشركة .

خصوصاً وأنهم اكتتبوا أملاً في تحقيق هامش ربح ، وثقة في الجهات القائمة على إدارة الشركة . لماذا يتم فقط إنتظار الأزمات وصراعات السيطرة حتى يتم تصعيد الأسعار .

إذا كانت الأولوية في البيع للمساهمين فيجب أن يكون وفق استحقاق وتسعير عادل وليس إجبار . لكن يبقى التساؤل في هكذا ملف : من يريد مصالح المساهمين

دفع إحتدام المنافسة والسيطرة على إحدى الشركات القابضة سعر السهم إلى مستوى قياسي بلغ 135 فلساً رغم أنه قبل أسابيع قليلة كان يتداول عند مستوى 50 فلساً بقفزة نسبتها 170% .

التساؤل هل من يشتري ويدفع هذا السعر ”عبثاً “ أم أن السهم يستحق فعلياً ؟ لماذا لا يتم تسعير أصول المساهمين بأسعار عادلة

تغيير في مجلس إدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي قريباً خارج الكيان... كفيت ووفيت والتغير سنة من سنن الحياة ، لا أبدية في المناصب وتذكر دائماً ”لودامت لغيرك ما اتصلت إليك“.

سنعرضها على الربع في الديوانية !!؟

قصة استثمارية واقعية تكشف «هواة» في الممارسة وعدم احترافية

وتحت مظلتها تابع وزميل وكيانات مترامية الأطراف وتكون هكذا خبراتهم في التعاطي مع الفرص الاستثمارية .

لكن : غياب الخبرة + غياب المالك الرئيس عن الوعي + عدم إنتقائية الكفاءات + من لا يفقه يفتي في كل كبيرة وصغيرة = نتائج هكذا مضحكة لا تليق بكيان مالي.

المستثمر خرج مصدوماً ويتمم ويقول لدي الكثير من الدواوين والربع فلماذا قصدت الشركة أليس الهدف من اللجوء لشركة محترفة هو من باب الإحترافية في البيع عبر التقييم العادل ونقل الأصول وفق الأصول !!

قصد أحد المستثمرين شركة متأملاً فيها «الخير» لتسويق حصة شركة ومعدات وخدمات أخرى ، تملك عقود مع عدة جهات ، وذلك أملاً في جذب مشتري له من عملاء الشركة والقيام بدور الوساطة في التخرج مقابل الحصول على عمولة لصالح شركة الاستثمار. لكن المستثمر تفاجأ بأن ”القيادات الشابه“ التي تم الإستعانة بها في مؤخراً مواقع استراتيجية في الشركة يجاوبون المستثمر بأنه سوف يتم تسويق شركتك على الربع في الديوانية !

أبدى المستثمر إستغراباً واستهجاناً ممزوجين بالصدمة من أن تكون شركة تدير أموال وأصول

بنود في جدول أعمال عموميات تحمل ملفات مختلفة يتم دمجها لتعريفها بمرونة

كيف يتم دمج بند مستحدث مع بند قديم ؟

كل بند يخص ملف محدد مطروح على جدول الأعمال يجب أن يكون مستقل وواضح !

الشفافية تقتضي عدم دمج المواضيع في بعضها البعض

مستقبلية يختلف عن تصحيح خطأ قديم وهو ما يجب أن يتم تصحيح هذه الممارسة بشكل عاجل ووقف أي جدول أعمال يحوي خلط في البنود .

اقتراحه مع بند قديم يخص ممارسات سابقة مر عليها سنوات بعد ثبوت مخالفة الممارسة. إقرار ومناقشة تطبيق بنود

أو خداعهم أو تمريري بنود بصيغة محترقة قانونياً أو غامضة . لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو : كيف يتم بند مستحدث لأول مرة أن يتم

كل تعامل تحت مظلة الشركات المساهمة المدرجة يجب أن يكون وفق أعلى معايير الشفافية ووفق ممارسة سليمة بعيدة عن تضليل المساهمين

صندوق الأسرار:

التحدي بمرونة عالية وسيرتب أوضاعه ولا قلق أو مخاطر بشأن ملكياته واستثماراته وحتى مناصبه في مجالس الإدارات .

بعض الشركات تفرط في كفاءات استثمارية وخبرات تاريخية سواء في الأسواق المحلية أو العالمية ، وتحت أعينها يتم رد الاعتبار لها وذلك بالتهافت عليها من كيانات أخرى والإستعانة بهذه الكفاءات في عضويات مجالس إدارات وليس وظائف إشرافية – أصحاب الخبرة والنزاهة مثل «الذهب» يجب الإحتفاظ بهم .

شكوى تحت الفحص والإستماع لو نفذت واتخذت على إثرها إجراءات ستكشف كثير من الألقاع والحقائق والصور التي يتم تصديرها للخارج فيما الداخل شأن آخر .

عضو مجلس إدارة مستقل حصل على مكافأة مالية ضعف الأعضاء حتى وإن كان يجوز قانونياً ... ما هو سبب تمييز عضو مستقل يعتبر محايد ومدافع عن حقوق المساهمين ومعارض لأي ممارسة غير سليمة 100% ؟ .

استدعاءات ونظر مخالفات ... المخالف الذي تتكرر منه التجاوزات يجب رده .

خطأ بسيط باستهتار من أسماء رزينة في عضويات مجالس إدارت قد يكلفها الكثير رغم أنه لايعنيها المنصب ولا المكافأة لكن الإهمال في المتابعة والتوقيع دون قراءة دقيقة للمحتوى أو الثقة العمياء لها أثمان باهظة .

90 ألف دينار + 320 ألف دينار !!(حلوين)

مبدأ الرئيس الحويط لا تذكر كل التفاصيل حتى لا تفتحون العيون علينا وكان الله بالسر عليم» .

يقول الحق في علاه في محكم التنزيل : ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ﴾

مجلس الإدارة يقر لنفسه مكافآت والمساهمين صفر توزيعات .

إذا كانت الأغلبية المالكة التي تقرر مصير الشركة لا تحتاج إلى أرباح بحكم ما لديها من ثروات – لماذا لا تعلن للمساهمين مسبقاً حتى لا تربطهم في السهم عام كامل ثم يتم صدمتهم بعدم توزيع أرباح ؟

رئيس مجلس إدارة ومالك رئيسي وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه حيث كانت حساباته تستبعد أن يصل إلى تلك النقطة ، لكن مقربون طمأنوا بأنه قادر على تجاوز

أبدى مساهمون عدم رضاهم من قرار جمعية عمومية بعدم توزيع أرباح على المساهمين معتبرين أن القرار فيه إجحاف كبير في حق صغار المساهمين الذين يتمسكون بالسهم من العام للعام إنتظاراً لتوزيعات وعوائد نقدية في ظل جمود وخمول السهم ، كما أن لسان حالهم يقول الشركة لديها كاش وسيولة ضخمة من العقود التي أغلبها مع جهات حكومية مليئة وبالتالي لا توجد لديها مخاطر حيث تحصل على عوائد كامل مناقضاتها وعقودها!!

كيف يتم إقناع المستثمرين وخصوصاً صغار المساهمين بالإستثمار طويل الأجل في ظل هكذا ممارسات



«حزورة» في محضر مجلس إدارة!!



هذه الممارسات أقل ما يقال عنها أنها ممارسات

○ ○ ○ ○ ○ ○ ○ ○ ○ ○ ○

«امنحوا خفض التضخم فرصة».. «والر» يخفف رهانات رفع الفائدة في سبتمبر

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



في وقت تتقرب فيه الأسواق العالمية بيانات التضخم الأمريكية بحثاً عن إشارات توضح المسار المقبل للسياسة النقدية، جاءت تصريحات كريستوفر والر، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، لتمنح المستثمرين قدراً من الارتياح. فقد أوضح والر أنه يميل إلى إبقاء أسعار الفائدة من دون تغيير خلال اجتماع سبتمبر، إذا أكدت البيانات استمرار انحسار الضغوط التضخمية. وفي عبارة لافتة مستوحاة من أغنية شهيرة لفرقة «البيتلز»، قال والر: «امنحوا خفض التضخم فرصة». وتحمل العبارة رسالة واضحة مفادها أن تراجع التضخم يحتاج إلى مزيد من الوقت، وأن التسرع في تشديد السياسة النقدية قد لا يكون الخيار الأفضل ما دامت البيانات تشير في الاتجاه الصحيح.

بيانات اقتصادية مفاجئة أو أكثر سخونة من المتوقع. لكن الأسواق لم تتخل في الوقت نفسه عن توقعاتها بإمكان اضطراب الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع الفائدة مرة أخرى قبل نهاية العام، إذا ظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف أو ظهرت مؤشرات على تباطؤ مسار التراجع.

الفيدرالي أمام خطرين متعاكسين

تزداد معضلة الاحتياطي الفيدرالي تعقيداً مع وقوفه بين خطرين متعاكسين. فمن جهة، قد يؤدي التسرع في رفع الفائدة إلى إضعاف الاقتصاد وسوق العمل أكثر مما ينبغي. ومن جهة أخرى، قد يؤدي التساهل مع التضخم إلى ترسيخ معدلاته فوق مستوى 2%، الأمر الذي يجعل العودة إلى الهدف أكثر صعوبة وكلفة.

لهذا تبدو استراتيجية «الانتظار ومراقبة البيانات» منطقية في المرحلة الحالية، ما دام الاقتصاد قادراً على تحمل مستويات الفائدة القائمة، وما دامت المؤشرات لا تقدم دليلاً قوياً على عودة التضخم إلى الارتفاع.

وتؤكد تصريحات والر أن الفيدرالي لا يريد الالتزام مسبقاً بمسار محدد لأسعار الفائدة. فالبنك المركزي يفضل الاحتفاظ بمرونة القرار، وترك المجال مفتوحاً أمام الخيار الذي تفرضه البيانات، لا أمام التوقعات أو الضغوط السياسية والسوقية.

الرسالة الأهم إلى الأسواق

لا تكمن الرسالة الأساسية في أن الاحتياطي الفيدرالي أصبح أكثر ميلاً إلى خفض الفائدة، بل في أن رفعها خلال سبتمبر لم يعد أمراً محسوماً. فالسيناريو الذي يفضلها والر حالياً هو الإبقاء على الفائدة ضمن نطاق 3.50% إلى 3.75% إذا استمر التضخم في التراجع، مع الاحتفاظ بخيار رفعها إذا جاءت البيانات أكثر سخونة.

وبذلك أصبح تقرير التضخم الأمريكي المرتقب اختباراً حقيقياً لرهانات الأسواق. فإذا جاءت البيانات ضعيفة وأكدت استمرار انحسار الضغوط السعيرية، فقد تتعزز توقعات تثبيت الفائدة، بما قد يدعم الأسهم وسندات الخزنة. أما إذا جاءت أعلى من المتوقع، فمن المرجح أن تعود رهانات رفع الفائدة بقوة، خصوصاً أن والر حذر من أن المستوى الحالي للفائدة لا يقيد الطلب الاقتصادي إلا بدرجة محدودة.

في النهاية، تبدو رسالة والر واضحة: الاحتياطي الفيدرالي ليس مستعداً للتسرع في تشديد السياسة النقدية، لكنه لم يعلن في الوقت نفسه الانتصار على التضخم. وبين هذين الموقفين، ستحدد بيانات التضخم المقبلة ليس فقط قرار سبتمبر، بل أيضاً، إلى حد كبير، شكل السياسة النقدية الأمريكية خلال ما تبقى من عام 2026

في مقدمة المؤشرات التي ستراقبها الأسواق، إذ من المقرر صدورها قبل أيام قليلة من اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، لتكون آخر قراءة رئيسية للتضخم قبل اتخاذ القرار. ورغم أن مؤشر أسعار المستهلكين ليس المقياس المفضل لدى الفيدرالي، فإن والر يعتبره مؤشراً مهماً إلى الاتجاه المحتمل لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو المقياس الأساسي الذي يعتمد عليه البنك المركزي في تقييم التضخم.

وكان مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي قد ارتفع بنسبة 3.7% على أساس سنوي في يوليو، وهي نسبة لا تزال بعيدة عن هدف الفيدرالي البالغ 2%. لذلك لن تكتفي الأسواق بالبحث عن انخفاض عابر في التضخم، بل ستركز على سؤال أكثر أهمية: هل أصبح هذا الانخفاض اتجاهًا مستدامًا، أم أنه مجرد تحسن مؤقت؟

الرسوم الجمركية والطاقة.. هل يتراجع أثرهما؟

يرى والر أن بعض العوامل التي دفعت التضخم إلى الارتفاع خلال الفترة الماضية قد لا تواصل تأثيرها بالقوة نفسها. وفي ما يتعلق بالرسوم الجمركية، يعتقد أن جزءاً كبيراً من أثر زيادات التعريفات قد انتقل بالفعل إلى الأسعار، ما يعني أن تأثيرها التضخمي الإضافي قد يكون محدوداً خلال الفترة المقبلة.

أما أسعار الطاقة، فعلى الرغم من ارتفاعها مجدداً بفعل الحرب في الشرق الأوسط، فلا يرى والر حتى الآن أدلة قوية على انتقال هذا الارتفاع إلى بقية مكونات الأسعار. ومع ذلك، تظل الطاقة مصدراً مهماً للمخاطر؛ فاستمرار ارتفاعها قد يرفع تكاليف النقل والإنتاج والخدمات، كما قد يؤثر في توقعات المستهلكين والشركات بشأن التضخم. وتشمل المخاطر الأخرى التي أشار إليها والر ارتفاع أسعار بعض السلع المرتبطة بالاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي، إلى جانب احتمال فرض زيادات جديدة على الرسوم الجمركية. وهذه العوامل، حتى إن بدت محدودة في أثرها المباشر، قد تعقد مهمة الفيدرالي إذا اجتمعت مع استمرار قوة الطلب.

الأسواق تلتقط إشارة التريث

استقبلت الأسواق تصريحات والر بإيجابية؛ إذ ارتفعت أسعار الأسهم، في حين تراجعت عوائد سندات الخزنة الأمريكية، وخفض المستثمرون رهاناتهم على رفع الفائدة خلال اجتماع سبتمبر.

ويبدو هذا التفاعل مفهوماً. فانتقال عضو في مجلس المحافظين من موقف يميل إلى التشديد إلى موقف أكثر ميلاً للانتظار يعني أن رفع الفائدة الفوري لم يعد السيناريو الأساسي بالضرورة، بل أصبح رهناً بصدور

غير أن هذه الرسالة لا تعني أن الاحتياطي الفيدرالي اتجه نحو سياسة نقدية أكثر تيسيراً؛ فالرر يبقى الباب مفتوحاً أمام رفع الفائدة إذا جاءت بيانات التضخم أعلى من المتوقع أو أظهرت أن الضغوط السعيرية لم تنحسر بالقدر الكافي.

قرار سبتمبر بين الترقب والتشدد

تكتسب تصريحات والر أهمية خاصة لأنها جاءت في مرحلة حساسة بالنسبة إلى السياسة النقدية الأمريكية. فقد بدأت الأسواق في تسعير احتمال فعلي لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماع 15 و16 سبتمبر، بعد سلسلة من التصريحات التي اتسمت بنبرة متشددة من جانب مسؤولين في الاحتياطي الفيدرالي، فضلاً عن الانقسام الذي ظهر خلال اجتماع يوليو، عندما أيد ثلاثة مسؤولين رفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

في هذا السياق، لا تبدو تصريحات والر تحولاً كاملاً في موقف الفيدرالي بقدر ما تمثل دعوة إلى التريث. فالبنك المركزي لا يريد أن يعلن انتصاره على التضخم قبل الأوان، لكنه لا يرغب أيضاً في رفع الفائدة لمجرد التحوط، من دون أدلة جديدة تشير إلى عودة الضغوط السعيرية.

التضخم في قلب المعادلة

أصبح التضخم العامل الأكثر حسماً في تحديد القرار المقبل للفيدرالي، ولا سيما مع استمرار متانة الاقتصاد واستقرار سوق العمل نسبياً. ويرى والر أن الاقتصاد الأمريكي لا يحتاج، في الوقت الراهن، إلى مزيد من التيسير النقدي، وهو ما يتيح للبنك المركزي التركيز على إعادة التضخم إلى هدفه البالغ 2%.

في المقابل، لا يرى ضرورة لرفع الفائدة بصورة استباقية ما دامت البيانات تؤكد استمرار التقدم في خفض التضخم. وهنا تظهر المعادلة الدقيقة التي يواجهها الفيدرالي: فالتضخم لا يزال أعلى بوضوح من المستوى المستهدف، لكن اتجاهه العام قد يكون أخذاً في التحسن.

ومن ثم، فإن رفع الفائدة قبل التأكد من عودة التضخم إلى التسارع قد يفرض كلفة غير ضرورية على النشاط الاقتصادي وسوق العمل. ولهذا يولي والر أهمية لقراءة التضخم خلال فترة تمتد ثلاثة أشهر على أساس سنوي، بدلاً من التركيز المفرط على بيانات شهر واحد قد تتأثر بعوامل مؤقتة أو متقلبة.

فيما أظهرت قراءات الأشهر الأخيرة استمرار التراجع، فقد يكون الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية، وانتظار مزيد من الأدلة، هو الخيار الأكثر اتزاناً.

تقرير التضخم.. الدختبار الحقيقي

تأتي بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لشهر أغسطس

الفرصة الاستثمارية لا تأتي دائماً في وقت الاستقرار

سبيكة البحر: وقت الخوف تمنع الفرص الكبرى

بقلم الخبيرة العقارية - سبيكة محمد البحر



مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية
- أعضاء في IVSC

تقول الخبيرة سبيكة محمد البحر من مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية إن المستثمر الحقيقي لا يبحث عن الفرصة عندما تكون الأسواق هادئة فقط، بل يعرف أن الفرص الاستثمارية الاستثنائية غالباً ما تظهر في الأوقات التي يسود فيها الخوف والاضطراب. وتؤكد البحر أن كلمة «الفرصة» يجب أن تكون حاضرة دائماً في عقل المستثمر



الالتزامات تعيد توزيع الفرص

وترى البحر أن الأزمات لا تعني فقط تراجع النشاط، بل قد تؤدي إلى إعادة توزيع الأصول والثروة بين المستثمرين. ففي كل أزمة هناك من يحتاج إلى البيع، وهناك من يملك القدرة على الشراء. وهنا تظهر أهمية التوقيت. فالمستثمر الذي دخل السوق بعد أن عاد الجميع إلى التفاؤل قد يدفع السعر الكامل للأصل، بينما المستثمر الذي استطاع دراسة السوق بهدوء أثناء فترة الخوف قد يحصل على الأصل نفسه بسعر مختلف تماماً. ولهذا فإن الفرص الكبرى لا تكون دائماً واضحة لحظة ظهورها. أحياناً تكون الفرصة موجودة وسط الضوضاء والخوف وعدم اليقين، ولا يراها إلا من لديه الخبرة والقدرة المالية والصبر.

ليست كل أزمة فرصة

وتؤكد أن هذه النظرة لا تعني أن كل أزمة يجب أن تتحول إلى عملية شراء. فالمستثمر المحترف يعرف متى يدخل ومتى ينتظر ومتى يقول لا. وهذه ربما تكون أهم مهارة في الاستثمار: أن تعرف ليس فقط ماذا تشتري، وإنما ماذا ترفض أن تشتري. فالاستثمار الحقيقي يحتاج إلى انضباط أكثر مما يحتاج إلى الجرأة. والقرار الصحيح أحياناً يكون عدم الدخول حتى لو كانت الأسعار منخفضة. لأن رأس المال الذي يتم الحفاظ عليه في الصفقة الخطأ هو نفسه رأس المال الذي يمكن استخدامه لاحقاً في الصفقة الصحيحة.

الفرصة تحتاج إلى نفس طويل

وفي النهاية ترى الخبيرة سبيكة محمد البحر أن أعظم ميزة يمكن أن يمتلكها المستثمر ليست دائماً حجم رأس المال، وإنما القدرة على الانتظار. قد يملك مستثمران رأس المال نفسه ويريان الأصل نفسه ويعرفان المعلومات نفسها، لكن أحدهما يبيع تحت ضغط الخوف بينما الآخر يشتري لأنه يعرف أن قيمة الأصل لم تتغير وإنما تغيرت الظروف المحيطة به. وهنا يكون الفرق الحقيقي: في الصبر، والسيولة، والخبرة، والقدرة على قراءة القيمة. وتختصر البحر فلسفتها الاستثمارية في قاعدة واضحة: وقت الاستقرار تُشتري الأصول بالأسعار المعتادة، أما وقت الخوف فتظهر الفرص لشراء الأصول الجيدة من الأيدي غير القادرة على الانتظار. لكنها تضيف أن الفرصة الحقيقية لا تكون في مجرد انخفاض السعر، وإنما في: أصل جيد، بسعر استثنائي، وسبب مؤقت للانخفاض، وقدرة مالية على الاحتفاظ به حتى زوال الاضطراب. وهنا تحديداً تبدأ الصفقة التي تستحق أن تسمى فرصة استثمارية حقيقية.

وتقول البحر إن واحدة من أهم القواعد الاستثمارية التي يجب فهمها هي أن: الأيدي غير القادرة على الانتظار تبيع، والأيدي القادرة على الانتظار تشتري. لكنها في الوقت نفسه تحذر من تحويل هذه القاعدة إلى مبرر لشراء أي أصل منخفض السعر. فالاستثمار الناجح لا يقوم على رخص السعر فقط، بل على اجتماع عدة عناصر في الصفقة: جودة الأصل، القيمة الحقيقية، السعر الاستثنائي، سبب البيع، سلامة الصفقة، والقدرة على الاحتفاظ. عندها يتحول انخفاض السعر من مجرد رقم إلى هامش أمان استثماري.

المستثمر يشتري القيمة وليس الانخفاض

وتوضح البحر أن هناك فرقاً جوهرياً بين المضارب والمستثمر. المضارب ينظر إلى حركة السعر ويسأل متى سيرتفع؟ أما المستثمر فينظر إلى الأصل نفسه ويسأل: ماذا أشتري؟ وبأي سعر؟ ولماذا يستحق هذا الأصل أن أملكه؟

وهذا الفرق يصبح أكثر وضوحاً في الأزمات. ففي وقت الهذو تكون المنافسة على الأصول الجيدة مرتفعة، بينما في وقت الخوف قد تتراجع المنافسة وتظهر أصول ممتازة بأسعار لم تكن متاحة في الظروف الطبيعية.

لكن المستثمر الذي يدخل في هذه المرحلة يحتاج إلى عقل بارد وليس إلى اندفاع. لأن الخوف وحده لا يصنع فرصة، والسعر المنخفض وحده لا يصنع استثماراً ناجحاً. الفرصة الحقيقية هي أن تلتنقي القيمة مع السعر الاستثنائي ومع القدرة على الانتظار.

الخبرة والتقييم الدولي

وتأتي هذه الرؤية في إطار اهتمام مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية بالاستثمار العقاري المؤسسي والصفقات النوعية، مع التركيز على تقييم الأصول وفهم القيمة الحقيقية بعيداً عن الانطباعات السريعة وحركة السوق اليومية.

كما ترتبط المجموعة بخبرة ومعايير التقييم الدولية من خلال International Valuation Standards Council IVSC -، وهي المنظومة الدولية المعنية بتطوير معايير التقييم العالمية، بما يعزز أهمية النظر إلى الأصل من زاوية القيمة المهنية وليس فقط من زاوية السعر المعروض في السوق.

ومن هذا المنطلق ترى البحر أن السعر ليس هو القيمة. فقد يكون الأصل معروضاً بسعر مرتفع ولا يمثل فرصة، وقد يكون الأصل معروضاً بسعر منخفض لكنه لا يمثل استثماراً جيداً. أما الصفقة الاستثنائية فهي عندما تستطيع شراء قيمة حقيقية بسعر يقل بصورة واضحة عن تلك القيمة مع وجود أساس منطقي لعودة السعر إلى مستواه الطبيعي على المدى المتوسط أو الطويل.

الفرصة ثم الفرصة ثم الفرصة

ففي أوقات الاستقرار تُشتري الأصول بالأسعار المعتادة، لأن الجميع يرى قيمتها ويعرف جودتها، أما في أوقات الخوف والاضطراب فتبدأ الأسعار بالتحرك بعيداً عن قيمتها الحقيقية، ويظهر في السوق ملاك ومستثمرون لا يستطيعون الانتظار أو يحتاجون إلى السيولة، وهنا تبدأ الفرص التي يبحث عنها المستثمر المحترف. لكن البحر تشدد على أن ليس كل انخفاض في السعر فرصة.

وتقول إن انخفاض قيمة الأصل لا يعني بالضرورة أنه أصبح فرصة استثمارية، فقد يكون انخفاض السعر انعكاساً لمشكلة حقيقية في الأصل أو في موقعه أو في عوائده أو في مستقبله.

نظرية البجعة السوداء... عندما يأتي الحدث الذي لا يتوقعه أحد

وفي قراءة أعمق لطبيعة الأسواق والأزمات، تشير البحر إلى أهمية فهم نظرية البجعة السوداء - Black Swan Theory التي اشتهرت من خلال المفكر والباحث نسيـم نيكولاس طالب

وتقوم النظرية على فكرة أن بعض الأحداث النادرة وغير المتوقعة يصعب التنبؤ بها مسبقاً، لكنها عندما تحدث يكون تأثيرها كبيراً جداً على الأسواق والاقتصادات وقرارات المستثمرين

أما الفرصة الحقيقية فهي عندما يكون لدينا أصل جيد ذو قيمة حقيقية، يتم عرضه بسعر استثنائي بسبب ظرف مؤقت، ويكون المشتري قادراً مالياً على الاحتفاظ به حتى تنتهي حالة الاضطراب.

وهنا تكمن أهمية الخبرة في قراءة السوق.

فالمستثمر لا ينبغي أن يسأل فقط عن السعر، وإنما يجب أن يسأل: لماذا انخفض السعر؟ هل المشكلة في الأصل نفسه؟ أم أن المشكلة في الظروف المحيطة به؟ هل الأزمة مؤقتة أم هيكلية؟ وهل يستطيع المستثمر الاحتفاظ بالأصل إذا استمرت حالة التذبذب لفترة أطول مما توقع؟

وترى البحر أن هذه الأسئلة هي التي تميز المستثمر المحترف عن المستثمر الذي ينجرّف وراء حركة السوق.

السيولة وقت الالتزام قوة تفاوضية

وتضيف أن السيولة في أوقات الأزمات لا تعني فقط امتلاك المال، وإنما تعني امتلاك القدرة على اتخاذ القرار عندما يتردد الآخرون.

فمن يملك السيولة يستطيع أن يدخل السوق في الوقت الذي يخرج فيه الآخرون، ويستطيع أن يفاوض على السعر عندما يكون البائع تحت ضغط، والأهم أنه يستطيع الانتظار.

نهاية التجميل المحاسبي: IFRS 18 يضع الشركات و الجمعيات التعاونية تحت المجهر

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي - و رئيس لجنة مراقبي الحسابات
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



لطالما كانت «قائمة الدخل» في بعض الشركات و الجمعيات التعاونية أشبه بلوحة فنان... تُرسم فيها الأرقام لا كما هي، بل كما نريدها أن تبدو. اليوم، مع اقتراب تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 «عرض البيانات المالية ومتطلبات الإفصاح»، انتهى زمن الفرشاة والألوان. المعيار الجديد لا يخرع أرباحاً جديدة، ولا يلغي خسائر قديمة. كل ما يفعله هو شيء واحد فقط: يضع كل رقم في مكانه الصحيح. تشغيلي هنا، استثماري هناك، وتمويلي في خانته. وبذلك يسقط القناع عن ممارسات تجميل البيانات التي أرهقت المساهمين لسنوات. السؤال لم يعد: كم ربحنا في الشركة أو الجمعية؟ السؤال الآن: من أين جاء هذا الربح؟ وهل هو حقيقي؟

وليس «التشغيل».

3. تحديد معالجة محاسبية موحدة لخصومات الكمية.

4. التشديد على منع تحميل المصروفات التشغيلية مثل الإهلاك على بنود المخصصات.

الخاتمة

في النهاية، IFRS 18 ليس عقوبة للجمعيات، بل هو فرصة. فرصة للجمعية الشفافة أن تبرز، وللإدارة الرشيدة أن تكافأ، وللمساهم أن يفهم أين تذهب أمواله بالضبط.

أما من اعتاد على إخفاء ضعف الأداء التشغيلي خلف إيرادات استثمارية، أو تحميل المصروفات على المخصصات... فالمعيار الجديد سيكون مرآته التي لا تكذب.

الرسالة الأخيرة واضحة:

من اليوم، لن يحميك التجميل. سيحميك الأداء الحقيقي لشركتك .

لأن المستقبل ليس لمن يجيد «عرض» بل لمن يجيد الأداء الجيد

كبند إيرادات مستقل. النتيجة؟ تضخيم رقم المبيعات وإظهار هامش ربح تشغيلي وهمي.

ثانياً: تحميل الإهلاك على «مخصص المعونة الاجتماعية في الجمعيات»

يتم استقطاع مصروف الإهلاك من بند المخصصات بدلاً من تحميله على قائمة الدخل. الهدف: تخفيض المصروفات الظاهرة، ورفع صافي الربح، وتقليل المبلغ المستقطع للمعونة الاجتماعية.

الأثر المتوقع على الجمعيات

المعيار لن يغير القوانين، لكنه سيكشف الانحرافات بسرعة.

- للوزارة: ستصبح متابعة الأداء أسهل وأدق.
- لمراقبي الحسابات: ستقل المساحة الرمادية وسيكون الحكم المهني أكثر وضوحاً.
- للمساهم: سيحصل أخيراً على صورة مالية حقيقية وغير مضللة.

توصيات عاجلة

1. إصدار تعميم ملزم من وزارة الشؤون بتطبيق المعيار رقم 18 على جميع الجمعيات.
2. توجيه إيرادات الإيجارات إلى خانة «الاستثمار»

الهدف: الشفافية ومنع التلاعب

يفرض المعيار رقم 18 تقسيماً إلزامياً لقائمة الدخل إلى 3 فئات رئيسية:

1. الأنشطة التشغيلية: ما يتعلق بنشاط الشركة أو الجمعية الأساسي من بيع وتوزيع.
2. الأنشطة الاستثمارية: مثل إيرادات تأجير المحلات والعقارات.
3. الأنشطة التمويلية: مثل الفوائد وتكاليف القروض.

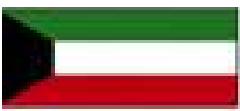
الرسالة واضحة: لا يمكن بعد اليوم نقل بند من خانة إلى أخرى لتحسين الصورة. كل رقم سيوضع في مكانه الصحيح، وسيكون من السهل المقارنة بين شركة وأخرى أو جمعية وأخرى.

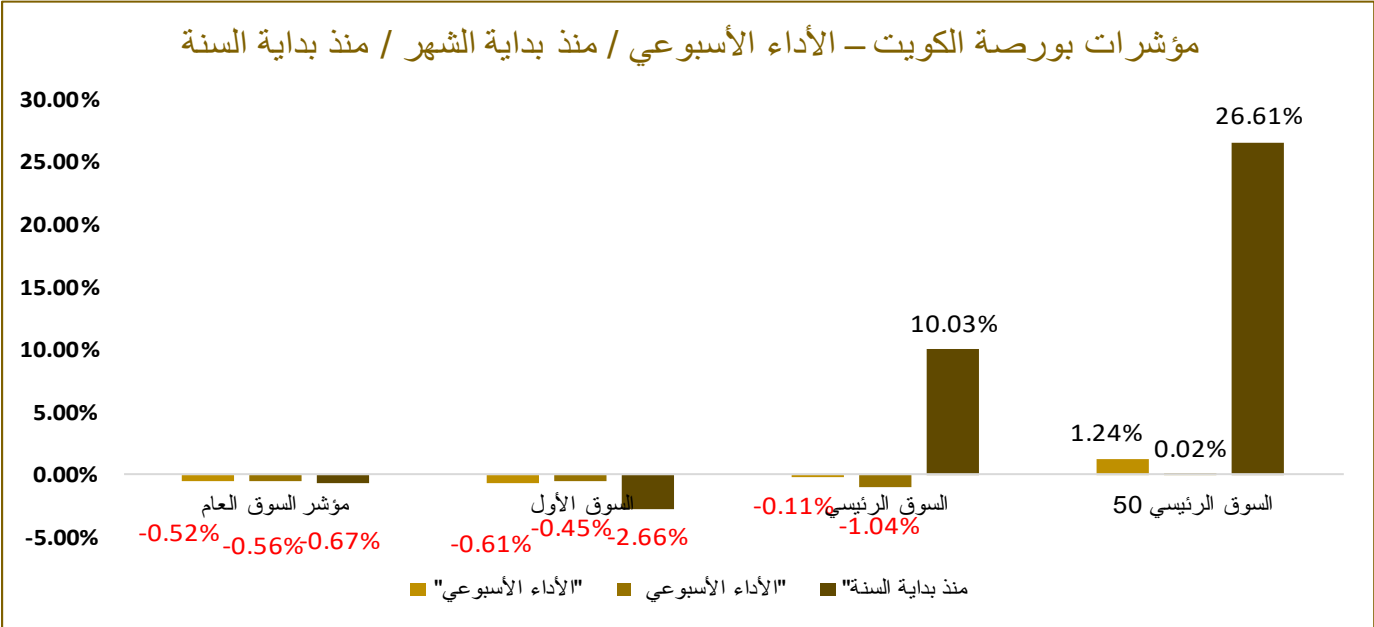
ممارسات خاطئة كشفها الواقع

خلال عملي كمراقب حساب تتجاوز الأربعين عاماً ، رصدنا ممارستين رئيسيتين تتعارضان مع روح المعيار الجديد:

أولاً: معالجة «خصم الكمية» كإيراد بدلاً من خصم الخصومات الممنوحة من الموردين مباشرة من «تكلفة البضاعة المباعة»، يتم تسجيلها



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	53.04	100.00%	51,636.86	13,449.71
		مؤشر السوق الأول	39	43.83	82.64%	22,845.01	8,861.07
		مؤشر السوق الرئيسي	100	9.21	17.36%	28,791.85	4,588.63
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.52	6.63%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(59.67)	-0.67%	-0.52%
مؤشر السوق الأول	(252.23)	-2.66%	-0.61%
مؤشر السوق الرئيسي	832.39	10.03%	-0.11%
مؤشر السوق الرئيسي 50	2,312.05	26.61%	1.24%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.87	1.79	3.56%
مؤشر السوق الأول	18.06	1.93	3.43%
مؤشر السوق الرئيسي	12.11	1.24	4.39%
مؤشر السوق الرئيسي 50	13.90	1.69	2.22%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي											
القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,118.07	2,132.04	(13.97)	-0.66%	31,645.84	59.67%	1	19.42	1.99	3.08%
الخدمات المالية	44	1,801.29	1,779.32	21.97	1.23%	5,736.77	10.82%	2	14.92	1.27	3.10%
العقار	29	2,030.04	2,036.11	(6.07)	-0.30%	4,297.55	8.10%	3	19.70	1.46	1.83%
الاتصالات	4	1,405.07	1,409.06	(3.99)	-0.28%	4,296.72	8.10%	4	9.47	1.88	9.10%
صناعية	19	744.46	757.66	(13.20)	-1.74%	2,446.72	4.61%	5	15.94	1.57	4.42%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,340.07	2,374.12	(34.05)	-1.43%	1,705.12	3.21%	6	17.23	2.88	3.38%
التأمين	8	2,160.56	2,233.86	(73.30)	-3.28%	870.26	1.64%	7	9.11	0.99	4.13%
الطاقة	6	1,948.52	1,901.57	46.95	2.47%	524.41	0.99%	8	13.61	1.48	3.94%
مواد أساسية	3	898.42	918.74	(20.32)	-2.21%	506.10	0.95%	9	22.32	1.69	3.50%
السلع الاستهلاكية	2	1,309.39	1,316.28	(6.89)	-0.52%	396.15	0.75%	10	18.44	2.84	3.90%
الرعاية الصحية	2	624.11	645.79	(21.68)	-3.36%	297.37	0.56%	11	17.22	2.15	1.58%
التكنولوجيا	1	11,785.50	12,229.27	(443.77)	-3.63%	162.00	0.31%	12	NM	NM	NM
منافع	1	368.42	365.79	2.63	0.72%	154.00	0.29%	13	11.32	1.04	3.57%

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
خليج ت	1.167	1.304	-10.51%	40.60%	0.009	0.01
ساحل	0.084	0.094	-10.44%	23.49%	21.18	1.86
سينما	1.254	1.354	-7.39%	-11.07%	0.003	0.003
التخصيص	0.165	0.177	-6.78%	41.74%	49.91	8.41
مخازن	0.149	0.159	-6.29%	4.41%	80.18	12.22

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
بيتك	0.770	0.774	-0.52%	4.64%	49.38	38.07
فيوتشر كيد	0.156	0.087	80.35%	39.19%	226.40	30.52
وطني	0.861	0.873	-1.37%	-7.48%	24.19	21.04
اهلي	0.304	0.295	3.05%	11.97%	62.59	19.00
الأنظمة	1.620	1.681	-3.63%	1136.64%	8.60	14.09

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
فيوتشر كيد	0.156	0.087	80.35%	39.19%	226.40	30.52
أولى تكفل	0.277	0.208	33.17%	54.42%	22.14	5.75
فنادق	0.282	0.237	18.99%	19.31%	3.32	0.95
راسيات	0.752	0.644	16.77%	90.89%	11.61	8.46
ورقية	0.273	0.240	13.75%	17.65%	5.64	1.51

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
فيوتشر كيد	0.156	0.087	80.35%	39.19%	226.40	30.52
مخازن	0.149	0.159	-6.29%	4.41%	80.18	12.22
اهلي	0.304	0.295	3.05%	11.97%	62.59	19.00
الامتياز	0.075	0.072	5.17%	15.75%	50.07	3.71
التخصيص	0.165	0.177	-6.78%	41.74%	49.91	8.41

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي											
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 03/09/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	
	مؤشر السوق العام	172.79	4.3%	8,907.60	8,847.93	-0.52%	-0.56%	-0.67%	16.87	1.79	
	ناسي	2,546.74	63.2%	10,490.69	11,037.02	-1.79%	-0.81%	5.21%	15.20	1.86	
	مؤشر قطر QE Index	144.30	3.6%	10,762.51	9,764.14	-1.14%	-0.44%	-9.28%	11.37	1.10	
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.91	21.1%	9,992.72	9,927.39	-1.17%	-0.80%	-0.65%	13.70	2.22	
	مؤشر دبي العام DFM-GI	248.09	6.2%	6,047.09	5,843.51	-0.67%	0.13%	-3.37%	8.83	1.68	
	مؤشر مسقط MSX 30	45.84	1.1%	5,866.80	7,623.55	1.25%	0.57%	29.94%	13.86	1.30	
	مؤشر البحرين العام BASI	20.01	0.5%	2,066.54	1,938.55	-0.15%	0.13%	-6.19%	7.12	0.74	



شركة الساحل للتنمية والاستثمار

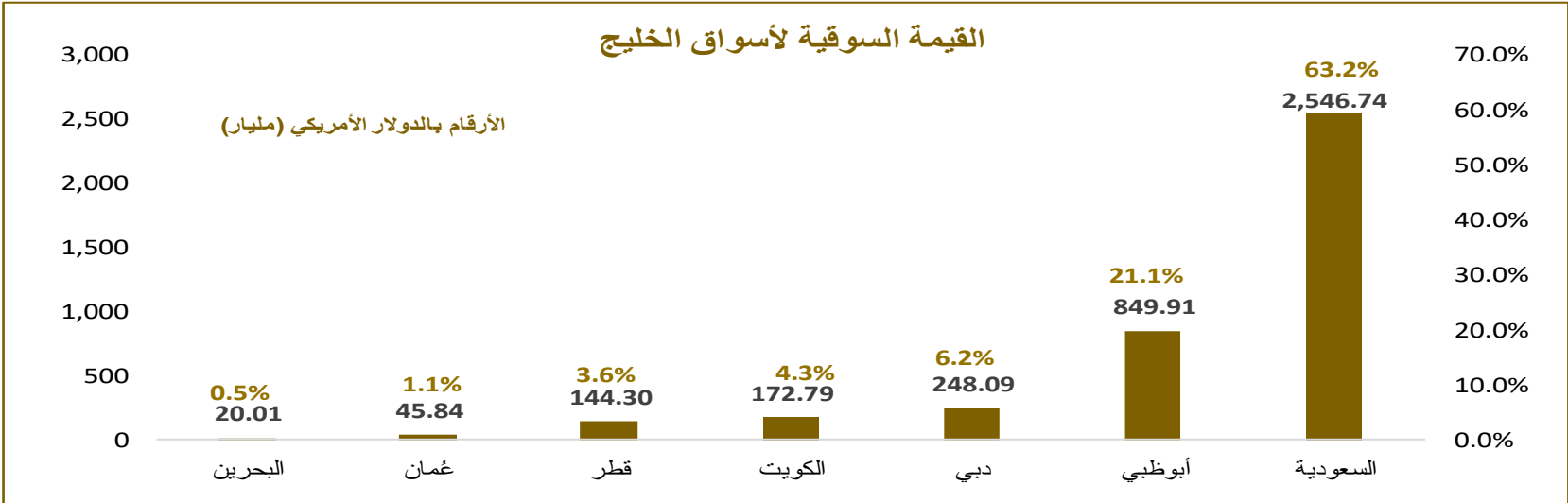
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222

واتساب 1899222

بريد الكتروني cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



الاقتصادي الأسبوعي



تقرير

إيرادات نفطية في أغسطس بحدود 1.1 مليار دينار كويتي

الكميات المفقودة في مستوى التصدير تعويضها ارتفاعاً مستوى الأسعار

صافي العجز المتراكم
لسنوات العجز نحو 45.9
مليار دينار كويتي

آخر 12 سنة مالية حقق
الحساب الختامي خلالها
عجزاً متصلاً في 11 سنة

النفط والمالية العامة – أغسطس 2026

٧ السنة المالية الحالية 2026/2027، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أغسطس نحو 83.5 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 26.5 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 46.4% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة العامة الحالية والبالغ 57 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2025/2026 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 72.2 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2026 أعلى بنحو 15.7% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، بينما أدنى بنحو 7 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة العامة الحالية البالغ 90.5 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية. ولكن، وبسبب إغلاق مضيق هرمز، انحسرت كثيراً قدرة الكويت على تصدير نفطها.

تحسنت الأوضاع في شهر أغسطس عندما توقف التراشق المسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبدأ تدفق صادرات النفط من خلال مضيق هرمز، ووفقاً لوكالة بلومبيرغ، بلغ حجم شحنات النفط المصدرة من دول الخليج ما بين 15 – 16 مليون برميل يومياً من أصل نحو 20 مليون برميل يومياً لمستوى التدفقات ما قبل الحرب. ووفقاً لتلك التقديرات، يفترض أن تكون الكويت قد صدرت في أغسطس نحو ثلثي مستوى صادراتها النفطية ما قبل بدء الحرب في نهاية فبراير الفائت البالغة 2.580 مليون برميل يومياً، أو نحو 1.703 مليون برميل يومياً للشهر الفائت. وعند مستوى سعر برميل النفط الكويتي البالغة نحو 83.5 دولار أمريكي، يفترض أنها حققت إيرادات نفطية في أغسطس بحدود 1.1 مليار دينار كويتي، وهو مستوى قريب من المعدل الشهري لإيرادات ما قبل الحرب، لأن الفاقد في مستوى التصدير يعوضه المكاسب المحققة من ارتفاع مستوى الأسعار. وكان مشروع الموازنة العامة للسنة المالية الحالية الذي صدر قبل الحرب قد قدر العجز المحتمل لها بحدود 9.8 مليار دينار كويتي، وهو ثاني أعلى عجز في السنوات المالية الـ 12 الفائتة، وما لم يفتح مضيق هرمز قريباً بشكل كامل، قد يفوق العجز الفعلي العجز المقدر.



احتياطي الأجيال القادمة قد تتغير بمرسوم آخر، والسحب من سيولته أو تسهيل أصول ضمنه قد يؤثر سلباً في أدائه، والاقتراض لتمويل نفقات عامة، 90% منها نفقات جارية، سوف يؤثر سلباً على استدامة المالية العامة واستدامة الاقتصاد، وفي اقتصاد لا ينتج سلع وخدمات منافسة ولا يخلق فرص عمل، لا يمكن أن يحقق إيرادات غير نفطية قادرة على تعويض فاقد مادي لإيرادات النفط. وبلغت الأرقام، الحديث عن تعويض احتياطي الأجيال القادمة حالما يحقق الحساب الختامي فائضاً مجرد أمنية، ففي آخر 12 سنة مالية حقق الحساب الختامي خلالها عجزاً متصلاً في 11 سنة منها، الاستثناء كان السنة المالية 2022/2023 أو سنة

وربما بعد نضوب الاحتياطي العام، صدر الأسبوع الفائت مرسوم بقانون يسمح للحكومة بالاقتراض من صندوق الأجيال القادمة ما يتيح للحكومة ثلاثة مصادر للتمويل، الاقتراض من الداخل، والاقتراض من السوق العالمي، والاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة، ما يعني السحب من سيولة الأخير أو تسهيل أصول قابلة للبيع ضمنه. وصدر عن الحكومة عند نقاشها للحالة المالية للدولة الأسبوع الفائت بأن وضع الدولة المالي مريح وأن إيراداتها غير النفطية في تزايد وأن استدامة المالية العامة واستدامة الاقتصاد قادمان على المدى المتوسط. واجتهادنا يرجح أن العكس هو الصحيح، فالضوابط الخمسة للاقتراض من

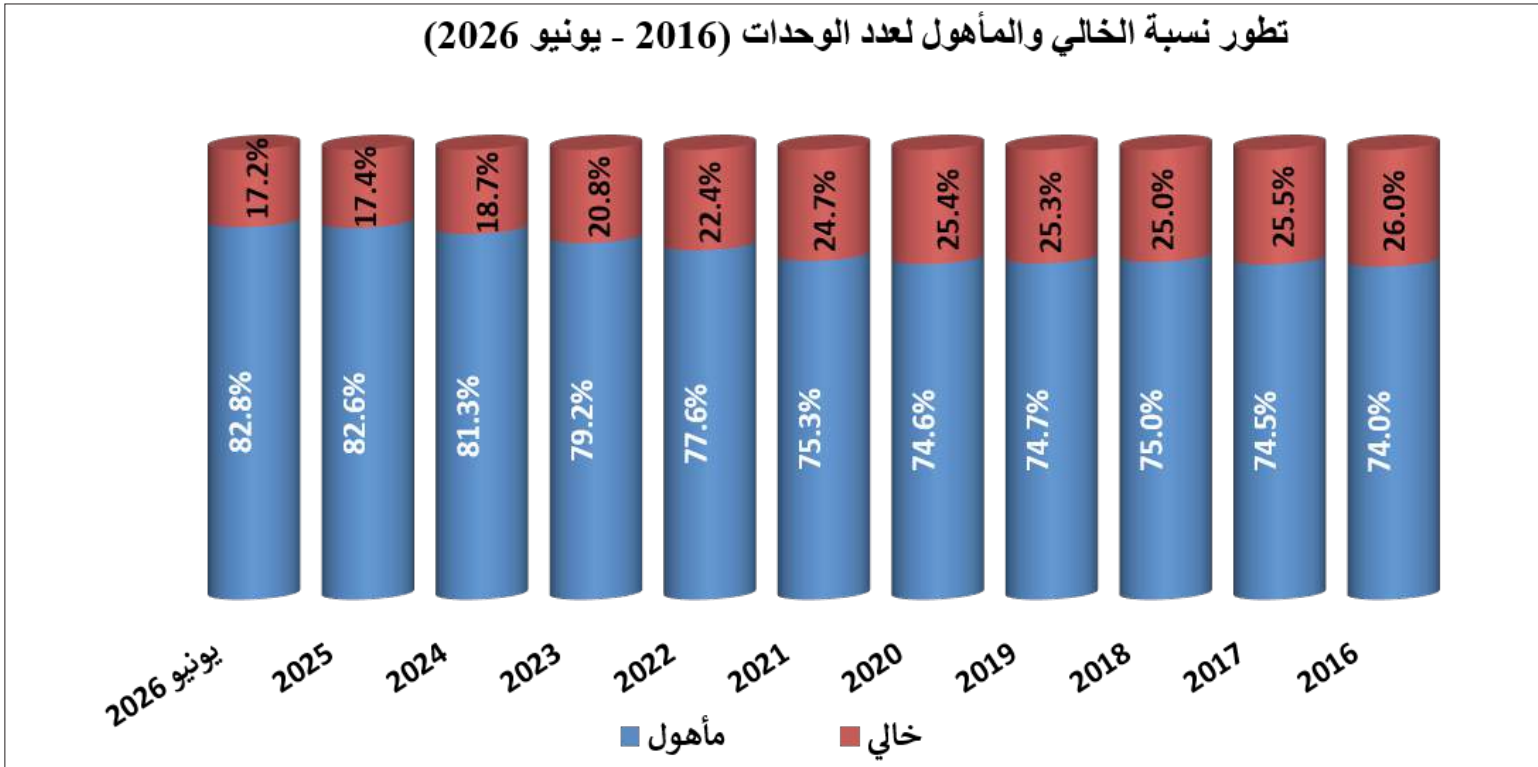


شحنات النفط المصدرة من الخليج بين 15 إلى 16 مليون برميل يوميا في أغسطس

سيولة البورصة المتداولة في أغسطس 1.777 مليار دينار كويتي بنمو 10.9%

% في المحافظة		الجملة	استخدام المباني كما في نهاية 30/06/2026					المحافظة
مشغولية	خالي		أخرى	خالي	سكن وعمل	عمل	سكن	
94.6%	5.4%	33,666	878	1,827	4,817	2,328	23,816	العاصمة
95.6%	4.4%	34,381	437	1,515	7,505	1,260	23,664	حولي
85.7%	14.3%	52,477	1,830	7,488	10,778	3,108	29,273	الأحمدي
92.0%	8.0%	46,935	4,383	3,751	8,100	4,348	26,353	الجهراء
95.8%	4.2%	35,987	1,972	1,525	7,411	1,607	23,472	الفروانية
94.6%	5.4%	26,302	705	1,410	2,822	1,100	20,265	مبارك الكبير
92.4%	7.6%	229,748	10,205	17,516	41,433	13,751	146,843	الإجمالي
		100%	4.4%	7.6%	18.0%	6.0%	63.9%	النسبة من الإجمالي
		5,133	2,653	(251)	2,460	(70)	341	الفرق مع نهاية يونيو 2025
		2.3%	35.1%	-1.4%	6.3%	-0.5%	0.2%	نسبة النمو مقارنة مع نهاية يونيو 2025

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية – يونيو 2026.



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية – يونيو 2026.

من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، ومن ثم المخصصة للعمل فقط. وانخفضت نسبة المباني الخالية خلال الفترة المماثلة وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 7.6% وعددها نحو 17.5 ألف مبنى من إجمالي 229.7 ألف مبنى، مقارنة بنحو 17.8 ألف مبنى خال من إجمالي 224.6 ألف مبنى في نهاية يونيو 2025، أي ما نسبته 7.9%. ويظهر الجدول التالي عدد المباني ونوع استخداماتها موزعة على المحافظات الست كما في نهاية يونيو 2026.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق المكون الأكبر من عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 44.4% من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22.4%، ثم الدكاكين بنسبة 20.5%. وبلغ معدل النمو المركب (يونيو 2016 – يونيو 2026) للدكاكين والمنازل والشقق، نحو 3.6%، 1.9% و 1.4% على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 2.1%-. وتراجعت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في يونيو 2026 إلى نحو 17.2% مقارنة بنحو 18.0% في نهاية يونيو 2025. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2016 – يونيو 2026.

السيولة لما مضى من عام 2026 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 56.8% تاركا نحو 43.2% لسيولة السوق الرئيسي.

المباني والوحدات العقارية – يونيو 2026

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت -حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات العقارية نحو 229.7 ألف مبنى في نهاية يونيو 2026، مقارنة بنحو 224.6 ألف مبنى في نهاية يونيو 2025، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 2.3% خلال 12 شهراً، وهو المعدل ذاته المسجل في نهاية يونيو 2025 مقارنة بنهاية يونيو 2024.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية يونيو 2026 نحو 808.6 ألف وحدة مقابل 796.6 ألف وحدة في نهاية يونيو 2025، أي بارتفاع بلغت نسبته 1.5%. وبلغ معدل النمو السنوي المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من نهاية يونيو 2016 وحتى يونيو 2026 نحو 1.9%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى ببلوغه 1.6% وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 63.9%

بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وبلغ صافي العجز المتراكم لتلك السنوات نحو 45.9 مليار دينار كويتي.

أداء بورصة الكويت – أغسطس 2026

كان أداء شهر أغسطس 2026 موجباً مقارنة بأداء شهر يوليو 2026، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع أداء إيجابي لجميع مؤشرات السوق. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.8%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 5.7%، ومثلهما مؤشر السوق العام (وهو حصة أداء السوقيين) بنحو 1.6%، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 9.3%.

وجاءت سيولة البورصة المطلقة مرتفعة في أغسطس مقارنة بسيولة يوليو، حيث بلغت نحو 1.777 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.602 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنسبة 10.9%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس نحو 84.6 مليون دينار كويتي، وهو الأهم، محققاً ارتفاعاً بنحو 16.2% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يوليو البالغ نحو 72.8 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري (أي في 159 يوم عمل) نحو 13.201 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 83 مليون دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 22.2% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 106.7 مليون دينار كويتي، وكذلك منخفضاً بنسبة 22.9% مقارنة مع معدل عام 2025 البالغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي. وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 7.4% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 3.1% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة تبلغ قيمتها السوقية نحو 3.4% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 19.3% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة بلغ نحو 5.7 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة بين السوقيين خلال شهر أغسطس 2026، فكان كالتالي:

السوق الأول (39 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 1.050 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 59.1% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 74.3% من سيولته ونحو 43.9% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 25.7% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 23.1% من سيولته، نحو 14.5% لبيت التمويل الكويتي ونحو 8.6% لبنك الكويت الوطني. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري نحو 66.3%.

السوق الرئيسي (100 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 726.1 مليون دينار كويتي أو نحو 40.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20%

من شركاته على 72.6% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 27.4% من سيولته ما يعني أن مستوى تركز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري نحو 33.7%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقيين الأول والرئيسي، نرى انخفاضاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي





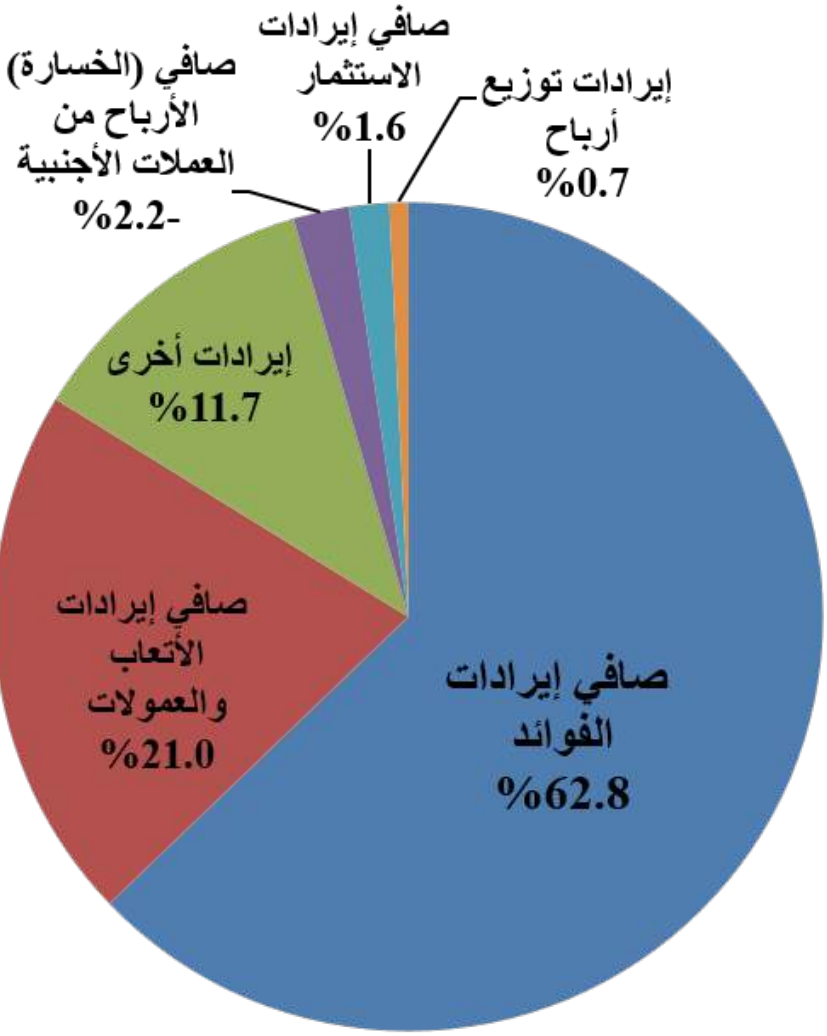
نتائج بنك برقان - النصف الأول 2026

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 5.9 مليون دينار كويتي، بانخفاض بقيمة 13.7 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 69.8%- مقارنة مع نحو 19.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وحقق البنك ربحاً خاصاً بمساهميته بنحو 11.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بقيمة 9.7 مليون دينار كويتي ونسبة 46.6%- . ويُعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، بشكل رئيسي إلى ارتفاع جملة المخصصات، على الرغم من الزيادة في استردادات الديون المشطوبة.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 11.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 9.4%، حين بلغ نحو 137.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 125.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.3%، وصولاً إلى نحو 90.3 مليون دينار كويتي بعد أن كان عند نحو 82.6 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بقيمة 8.7 مليون دينار كويتي ونسبة 40.5%، وصولاً إلى نحو 30.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 21.5 مليون دينار كويتي. فيما حقق بند صافي (الخسارة) الأرباح من العملات الأجنبية خسائر بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، مقابل أرباح بنحو 3.9 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول 2025، أي بفارق بقيمة 7 مليون دينار كويتي بين الفترتين.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 15.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.3%، ليبلغ نحو 92.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 76.6 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 67.0% مقابل 61.0%.

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2026



وارتفعت جملة المخصصات بنحو 40.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 168.6%، وصولاً إلى نحو 64.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 24 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 4.3% مقارنة بنحو 15.6% خلال الفترة المماثلة

من النصف الأول عام 2025. وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 500.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.5%، وصولاً إلى نحو 9.599 مليار دينار كويتي مقابل نحو



البيان	2026/06/30	2025/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	9,598,929	8,716,380	882,549	10.1%	
مجموع المطلوبات	8,559,849	7,662,697	897,152	11.7%	
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	858,150	875,294	-17,144	-2.0%	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	137,511	125,736	11,775	9.4%	
مجموع المصروفات التشغيلية	92,174	76,648	15,526	20.3%	
المخصصات	64,548	24,034	40,514	168.6%	↑
الضرائب	4,641	5,244	-603	-11.5%	↓
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	11,119	20,816	-9,697	-46.6%	↓
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	0.1%	0.5%			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	2.6%	4.8%			↓
**العائد على معدل رأس المال	3.0%	10.5%			↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	1.5	3.9	-2.4	-61.5%	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	184	275	-91	-33.1%	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	61.3	35.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	1.2			

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي. ** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.

10.5%. وكذلك انخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 1.5 فلس مقارنة مع 3.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 61.3 ضعف مقارنة بنحو 35.3 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض سعرالسهم بنحو 33.1%- مقابل انخفاض أكبر لربحية السهم الواحد (EPS) وبنحو 61.5%-، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة بنحو 1.2 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الخامس والثلاثون 03/09/2026	الأسبوع الرابع والثلاثون 26/08/2026	التغير %
عدد أيام التداول	5	4	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	711.7	719.6	-1.1%
مؤشر السوق العام	8,847.9	8,894.4	-0.5%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	462,695,786	389,234,507	-4.9%
المعدل اليومي (د.ك)	92,539,157	97,308,627	-4.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,828,692,725	1,460,171,869	-0.2%
المعدل اليومي (أسهم)	365,738,545	365,042,967	
عدد الصفقات	130,292	106,684	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	26,058	26,671	-2.3%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	38,073,182	8.2%
شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية	30,519,450	6.6%
بنك الكويت الوطني	21,035,688	4.5%
البنك الأهلي الكويتي	18,999,030	4.1%
شركة الأنظمة الآلية	14,086,289	3.0%
الإجمالي	122,713,640	26.5%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	128,019,743	27.7%
قطاع البنوك	106,315,451	23.0%
قطاع العقار	65,304,237	14.1%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	50,663,545	10.9%
قطاع الصناعة	45,024,475	9.7%

الأسبوع الخامس والثلاثون 03/09/2026	الأسبوع الرابع والثلاثون 26/08/2026	
8	13	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
20	14	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
1	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

9.099 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 882.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة 10.1%، مقارنة بإجمالي الموجودات للنصف الأول من عام 2025 عند نحو 8.716 مليار دينار كويتي. وارتفع حجم محفظة القروض والسلفيات للعملاء بما قيمته 257.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.3%، وصولاً إلى نحو 5.088 مليار دينار كويتي (53.0% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.831 مليار دينار كويتي (53.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 10.1% أي نحو 467.4 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 حين بلغ نحو 4.621 مليار دينار كويتي (53.0% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 90.2% مقارنة بنحو 86.2%. وارتفع أيضاً، بند استثمارات في أوراق مالية بنسبة 21.7% أو بنحو 183.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.029 مليار دينار كويتي (10.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 845.1 مليون دينار كويتي (9.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 22.5% أو بنحو 189.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 839.4 مليون دينار كويتي (9.6% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 512.3 مليون دينار كويتي ونسبته 6.4%، لتصل إلى نحو 8.560 مليار دينار كويتي مقابل نحو 8.048 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. وعند مقارنتها مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ ارتفاعاً وبنحو 897.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.7% حين بلغت آنذاك نحو 7.663 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.2% مقارنة بنحو 87.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 2.6% مقابل 4.8%. وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.1% قياساً بنحو 0.5%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 3.0% بعد أن كان عند



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاًمختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة والمؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 711.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 7.9 نقطة ونسبته 1.1%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 25.9 نقطة أي ما يعادل 3.5%- عن إقفال نهاية عام 2025.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الأربعاء	الفرق	إقفال	الفرق
		03/09/2026	2026/08/26	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	802.6	814.0	(1.4)	903.2	(11.1)
2	بنك الخليج	363.0	371.3	(2.2)	352.6	2.9
3	البنك التجاري الكويتي	569.9	565.3	0.8	583.5	(2.3)
4	البنك الأهلي الكويتي	266.7	258.8	3.1	245.7	8.5
5	بنك الكويت الدولي	331.5	334.1	(0.8)	347.4	(4.6)
6	بنك برقان	321.4	326.7	(1.6)	361.3	(11.0)
7	بيت التمويل الكويتي	4,475.3	4,499.3	(0.5)	4,402.9	1.6
	قطاع البنوك	879.9	887.8	(0.9)	927.0	(5.1)
8	شركة التسهيلات التجارية	192.7	193.4	(0.4)	208.6	(7.6)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,431.8	1,469.6	(2.6)	1,778.8	(19.5)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	357.4	337.2	6.0	380.0	(5.9)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	269.1	270.5	(0.5)	275.0	(2.1)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	115.0	128.4	(10.4)	93.1	23.5
	قطاع الاستثمار	317.3	319.6	(0.7)	351.1	(9.6)
13	شركة الكويت للتأمين	130.1	131.8	(1.3)	140.0	(7.1)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,012.5	1,131.4	(10.5)	720.1	40.6
15	الشركة الأهلية للتأمين	333.7	333.3	0.1	363.3	(8.1)
16	شركة وربة للتأمين	223.2	214.4	4.1	220.7	1.1
	قطاع التأمين	338.6	359.2	(5.7)	300.2	12.8
17	شركة عقارات الكويت	823.4	821.1	0.3	840.2	(2.0)
18	شركة العقارات المتحدة	638.5	638.5	0.0	650.8	(1.9)
19	الشركة الوطنية العقارية	546.4	570.7	(4.3)	291.4	87.5
20	شركة الصالحية العقارية	1,757.5	1,794.9	(2.1)	1,827.7	(3.8)
	قطاع العقار	557.5	564.6	(1.3)	507.1	9.9
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	376.8	380.0	(0.8)	473.4	(20.4)
22	شركة أسمنت الكويت	587.9	589.4	(0.3)	640.7	(8.2)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	673.9	687.8	(2.0)	839.3	(19.7)
	قطاع الصناعة	369.5	373.4	(1.0)	445.5	(17.1)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	787.2	849.9	(7.4)	941.6	(16.4)
25	شركة أجيليتني للمخازن العمومية	1,160.9	1,238.8	(6.3)	1,098.5	5.7
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,153.0	1,149.9	0.3	881.4	30.8
27	شركة سنرجي القابضة	130.1	123.7	5.2	107.9	20.6
	قطاع الخدمات	959.6	977.4	(1.8)	808.3	18.7
28	شركة نقل وتجارة المواشي	146.7	152.5	(3.8)	90.8	61.6
	قطاع الأغذية	450.4	451.8	(0.3)	436.8	3.1
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,000.7	1,030.1	(2.9)	1,000.7	0.0
	الشركات غير الكويتية	196.6	198.1	(0.8)	196.6	0.0
	مؤشر الشال	711.7	719.6	(1.1)	737.6	(3.5)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

المجددي يوضح الفرق بين العسل التقليدي وعسل الغابة السوداء

اختلاف المصدر وطريقة الإنتاج

ينعكس على اللون والطعم والتركيب

العينات التي شملها التحليل.

وأكد المجددي أن اختلاف أنواع العسل يمثل انعكاسًا طبيعيًا لتنوع المصادر النباتية والبيئية، مؤكدًا أن فهم هذا التنوع يساعد المستهلك على التمييز بين أنواع العسل بصورة أكثر دقة، بعيدًا عن الاعتماد على المظهر أو اللون وحدهما في الحكم على طبيعة العسل وخصائصه.

المصادر العلمية

Vanhanen LP, Emmertz A, Savage GP. Mineral analysis of mono-floral New Zealand honey. Food Chemistry. 2011;128(1):236–240. DOI: 10.1016/j.foodchem.2011.02.064

Seraglio SKT, et al. An overview of physicochemical characteristics and health-promoting properties of honeydew honey. Food Research International. 2019;119:44–66. DOI: 10.1016/j.foodres.2019.01.028

Elemental composition of bee products from diverse botanical sources: Implications for consumer safety. Journal of Food Composition and Analysis. 2025;147:108059



عن عسل الأزهار، ومن بينها ميله إلى اللون الأكثر قتامة، إلى جانب اختلافات في بعض مكوناته وخصائصه الكيميائية.

وتشير دراسة أحدث منشورة عام 2025 في دورية Journal of Food Composition and Analysis إلى تسجيل مستويات أعلى من بعض المعادن، من بينها البوتاسيوم والمغنيسيوم، في عينات من عسل الندوة العسلية مقارنة بعسل الرحيق ضمن

Chemistry تناولت تحليل 18 عنصرًا معدنيًا في عشرة أنواع من العسل أحادي المصدر، ووجدت أن عسل الغابات السوداء سجل أعلى متوسط للمحتوى المعدني بين الأنواع التي شملتها الدراسة.

كما أظهرت مراجعة علمية منشورة في دورية Food Research International أن عسل الندوة العسلية يتميز بعدد من الخصائص الفيزيائية والكيميائية المختلفة

أوضح خبير إنتاج العسل وتربية النحل، ومدير «معجزة الشفاء»، محمد قاسم المجددي، أن الفرق بين العسل الزهري التقليدي وعسل الغابة السوداء لا تقتصر على اللون والطعم، وإنما ترتبط بصورة أساسية بمصدر المادة التي تجمعها النحل، والبيئة التي يتم فيها إنتاج العسل.

وفي سياق متصل، أوضح مدير مختبر «معجزة الشفاء»، فاروق محمد، أن العسل الزهري يتميز باحتوائه على مجموعة متنوعة من المكونات، من بينها الإنزيمات وبعض الفيتامينات، في حين يُعرف عسل الغابة السوداء، المرتبط غالبًا بعسل الندوة العسلية، باحتوائه على مستويات ملحوظة من عدد من المعادن والعناصر.

واستند فاروق محمد إلى الدراسات العلمية التي تشير إلى وجود اختلافات في التركيب الغذائي والمعدني بين عسل الأزهار وعسل الندوة العسلية، موضّحًا أن عسل الندوة العسلية قد يتميز بمستويات أعلى من بعض المعادن والعناصر مقارنة بعدد من أنواع عسل الرحيق، مع اختلاف هذه المستويات بحسب المصدر النباتي والجغرافي والظروف البيئية.

وأشار إلى دراسة منشورة في دورية Food

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تخليط ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك

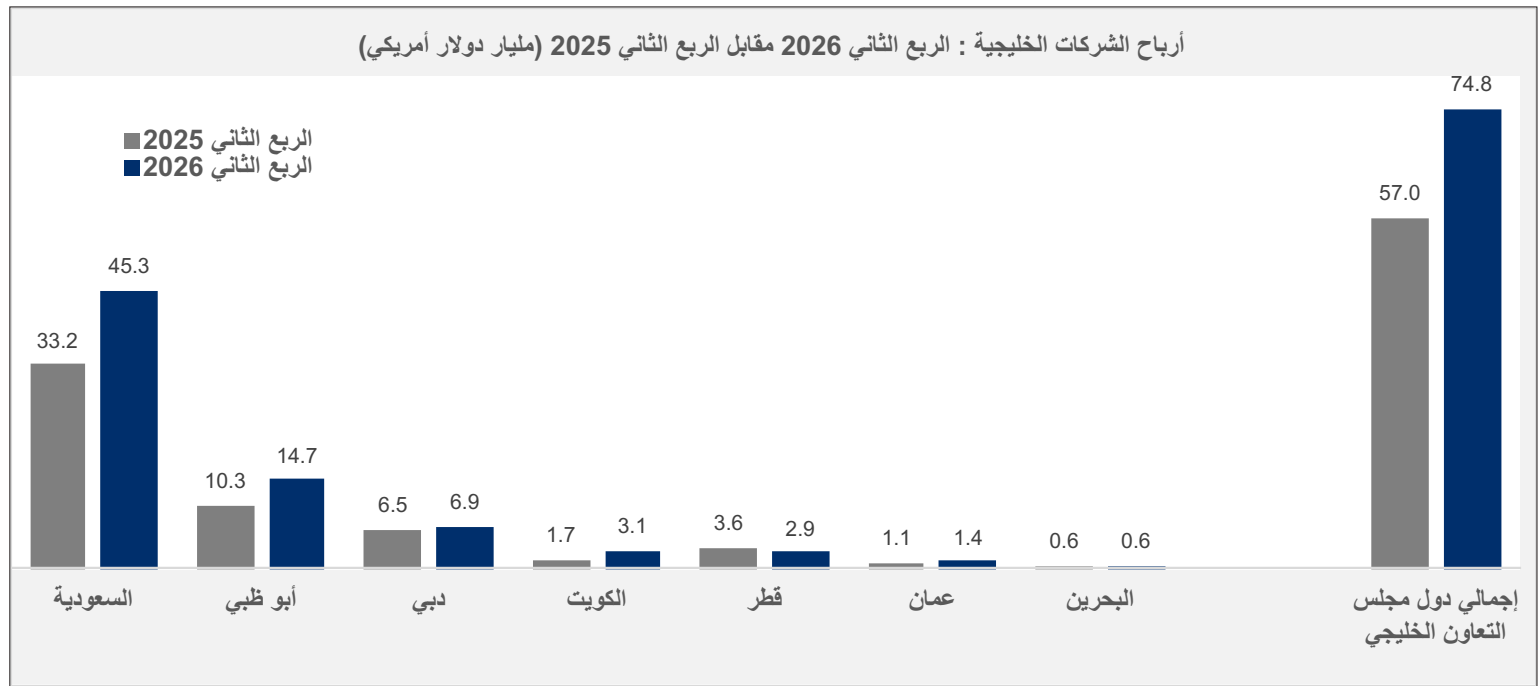


KAMCO
INVEST

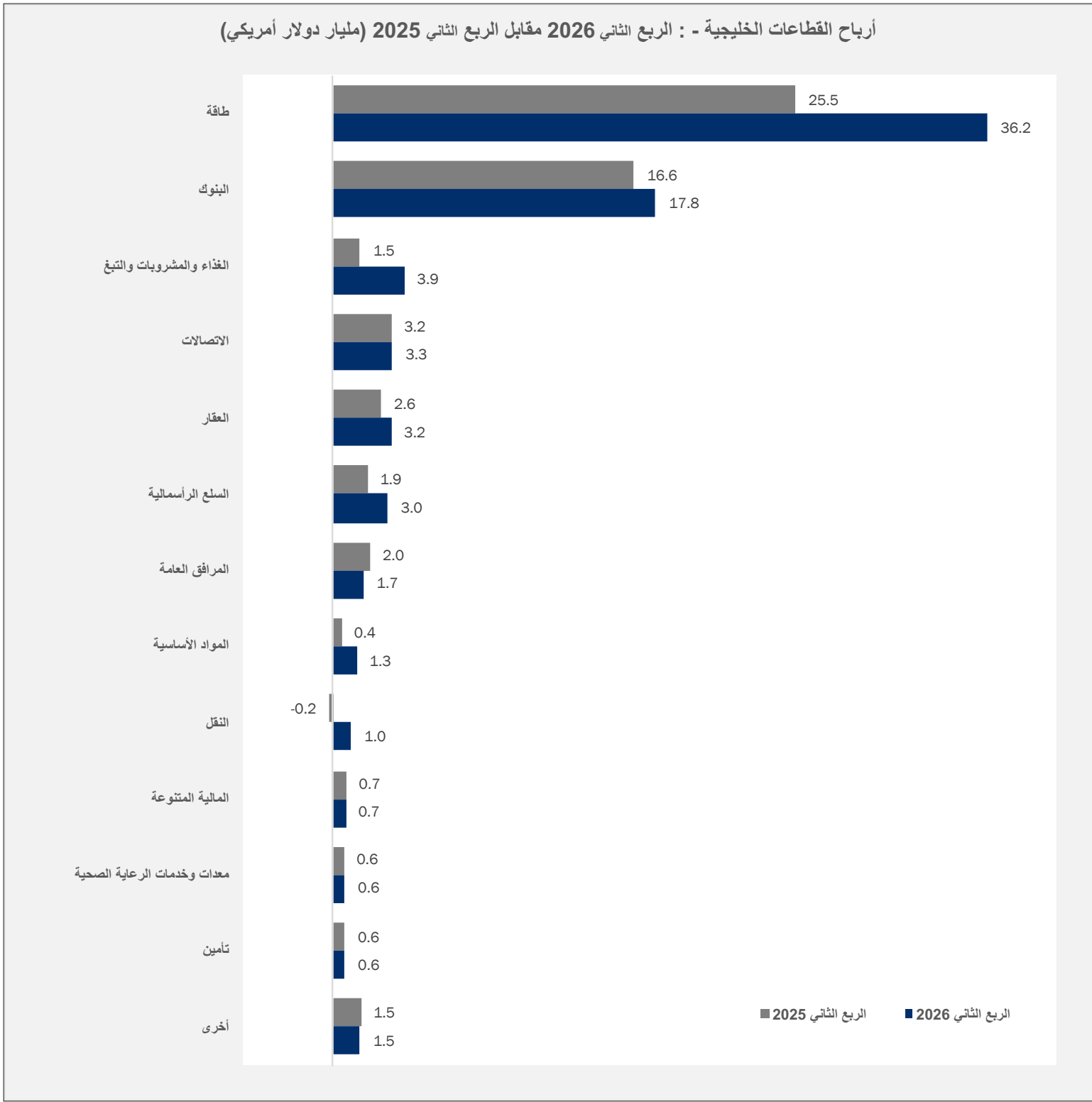
تقرير كامكو إنفست حول أرباح الشركات المدرجة في أسواق الخليج

74.8 مليار دولار صافي أرباح الشركات المدرجة خليجياً بنسبة نمو 31.3%

ارتفاع صافي ربح الشركات الكويتية بنسبة 88.7% بواقع إلى 3.1 مليار دولار للربع الثاني 2026



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

العمانية أعلى معدل نمو سنوي في الأرباح بنسبة 9.9 في المائة، كما حققت البنوك في كل من الإمارات والسعودية والكويت نمواً سنوياً في الأرباح بما يقرب من نسبة 8.0 في المائة خلال هذا الربع. وجاء ارتفاع الأرباح بالتزامن مع تسجيل إجمالي إيرادات البنوك أعلى معدل نمو في ثلاث فترات ربع سنوية، بزيادة بلغت نسبته 2.4 في المائة لتصل إلى 36.2 مليار دولار أمريكي، بدعم من نمو إيرادات غير الفوائد، في حين سجل صافي إيرادات الفوائد

التوالي. وسجلت أرباح البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية مستوى قياسياً جديداً خلال الربع الثاني من العام 2026، إذ بلغت 17.8 مليار دولار أمريكي، بدعم من ارتفاع الأرباح على أساس سنوي في ستة من أصل سبعة أسواق على مستوى المنطقة. وكانت البحرين السوق الوحيدة التي سجل فيها القطاع تراجعاً هامشياً في الأرباح على أساس سنوي. في المقابل، سجلت البنوك

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» لقد واصل صافي ربح الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية نموه على أساس سنوي للربع الثاني على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2026، ليصل إلى مستوى قياسي جديد. وبلغ إجمالي صافي الأرباح 74.8 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 31.3 في المائة على أساس سنوي، فيما بلغ معدل النمو على أساس ربع سنوي 10.0 في المائة. ويعزى هذا الارتفاع القوي بصفة رئيسية إلى زيادة متوسط أسعار النفط الخام، في ظل التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وهو ما ساهم في تعويض أثر تراجع صادرات النفط الخام من المنطقة. وارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 27 في المائة للربع الثاني على التوالي، الأمر الذي ساهم في تسجيل أكثر من ثلث شركات قطاع الطاقة المدرجة في المنطقة نمواً في إجمالي أرباحها خلال الربع الثاني من العام 2026.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، جاء نمو الأرباح مدفوعاً بصفة رئيسية بتحقيق الشركات المدرجة في الكويت والسعودية وأبوظبي وعمان معدلات نمو ثنائية الرقم على أساس سنوي، إلى جانب ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في سوق دبي المالي بنسبة 4.9 في المائة. وفي المقابل، سجلت الشركات المدرجة في قطر والبحرين تراجعاً في الأرباح الفصلية بنسبة 20.0 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي. هذا وسجلت الشركات الكويتية أعلى معدل نمو من حيث النسبة المئوية، إذ تضاعف صافي أرباحها تقريباً ليصل إلى 3.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الخسائر الناتجة عن العمليات غير المستمرة التي تضمنتها نتائج شركة أجيالتي للربع الثاني من العام 2025، والتي أدت إلى تسجيل خسائر في هذه الفترة. كما سجلت البنوك الكويتية أرباحاً مستقرة، بما ساهم في دعم النمو الإجمالي.

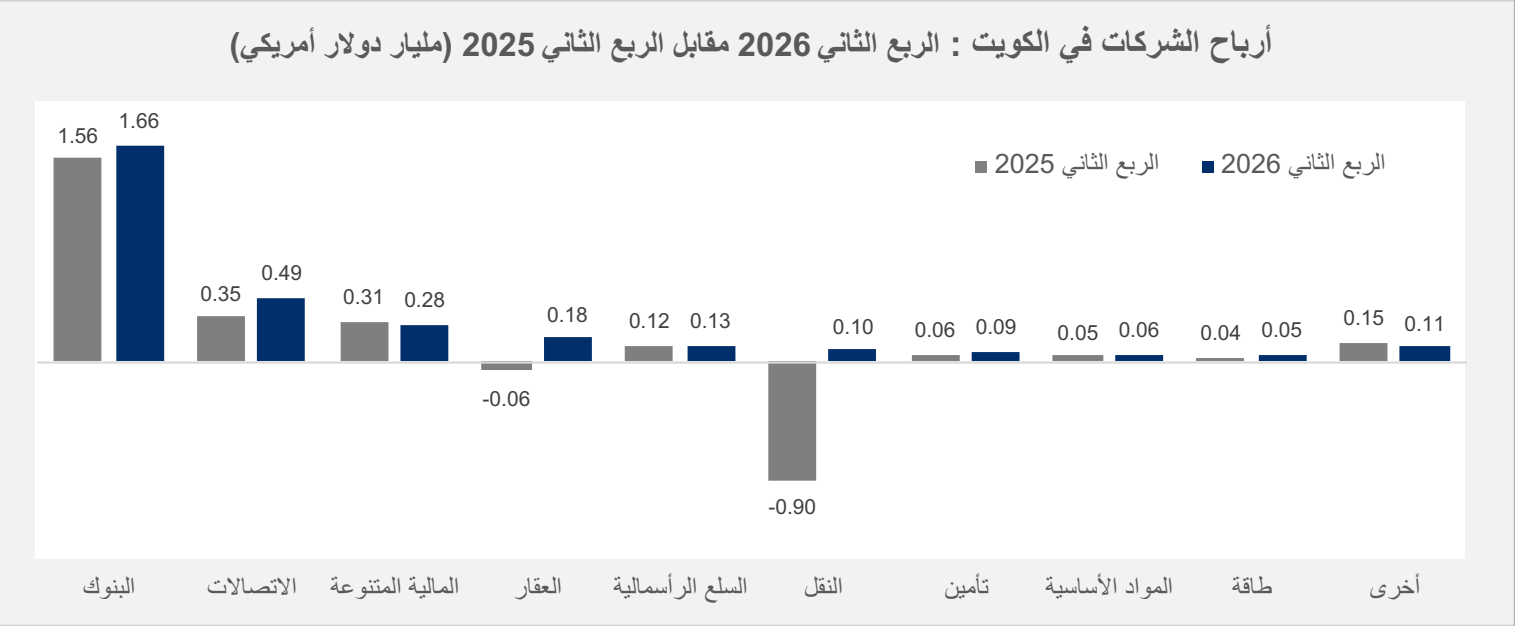
وعلى صعيد القطاعات، سجلت غالبية القطاعات نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026، وشمل ذلك عدداً من القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها الطاقة وإنتاج الأغذية والعقار والمواد الأساسية والنقل. كما سجل قطاعاً البنوك والاتصالات نمواً في الأرباح تراوح بين معدلات منخفضة ومتوسطة من خانة الأحاد خلال هذا الربع. وفي المقابل، قابل هذه المكاسب تراجع أرباح قطاعي المرافق العامة وتجزئة الأغذية والسلع الأساسية، إلى جانب اتساع خسائر قطاع الإعلام والترفيه خلال الربع الثاني من العام 2026.

كما سجل نمو إيرادات الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية تحسناً قوياً خلال الربع الثاني من العام 2026. وبلغ إجمالي الإيرادات 381.6 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مقابل 326.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بما يمثل نمواً بنسبة 17.0 في المائة على أساس سنوي. كما جاء النمو على أساس ربع سنوي قوياً عند نسبة 8.1 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2026. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو إيرادات أرامكو السعودية بنسبة 28.1 في المائة على أساس سنوي. إلا أنه حتى باستثناء أرامكو السعودية، ظل نمو إيرادات بقية الشركات عند معدلات ثنائية الرقم، مسجلاً 11.4 في المائة على مستوى الشركات الخليجية ككل ونسبة 11.0 في المائة للشركات المدرجة في السوق السعودية.

وعلى صعيد النصف الأول من العام 2026، سجل صافي ربح الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية نمواً سنوياً أقل نسبياً بلغت نسبته 23.1 في المائة، أو ما يعادل 26.8 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى 142.81 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو صافي ربح الشركات المدرجة في كل من أبوظبي والسعودية بما يقرب من نسبة 30 في المائة، تلتها الشركات العمانية بنمو بلغت نسبته 14.6 في المائة. كما سجلت الشركات المدرجة في الكويت ودبي نمواً مرتفعاً من خانة الأحاد في صافي الأرباح، في حين تراجعت أرباح الشركات المدرجة في قطر والبحرين بنسبة 11.6 في المائة و0.2 في المائة، على



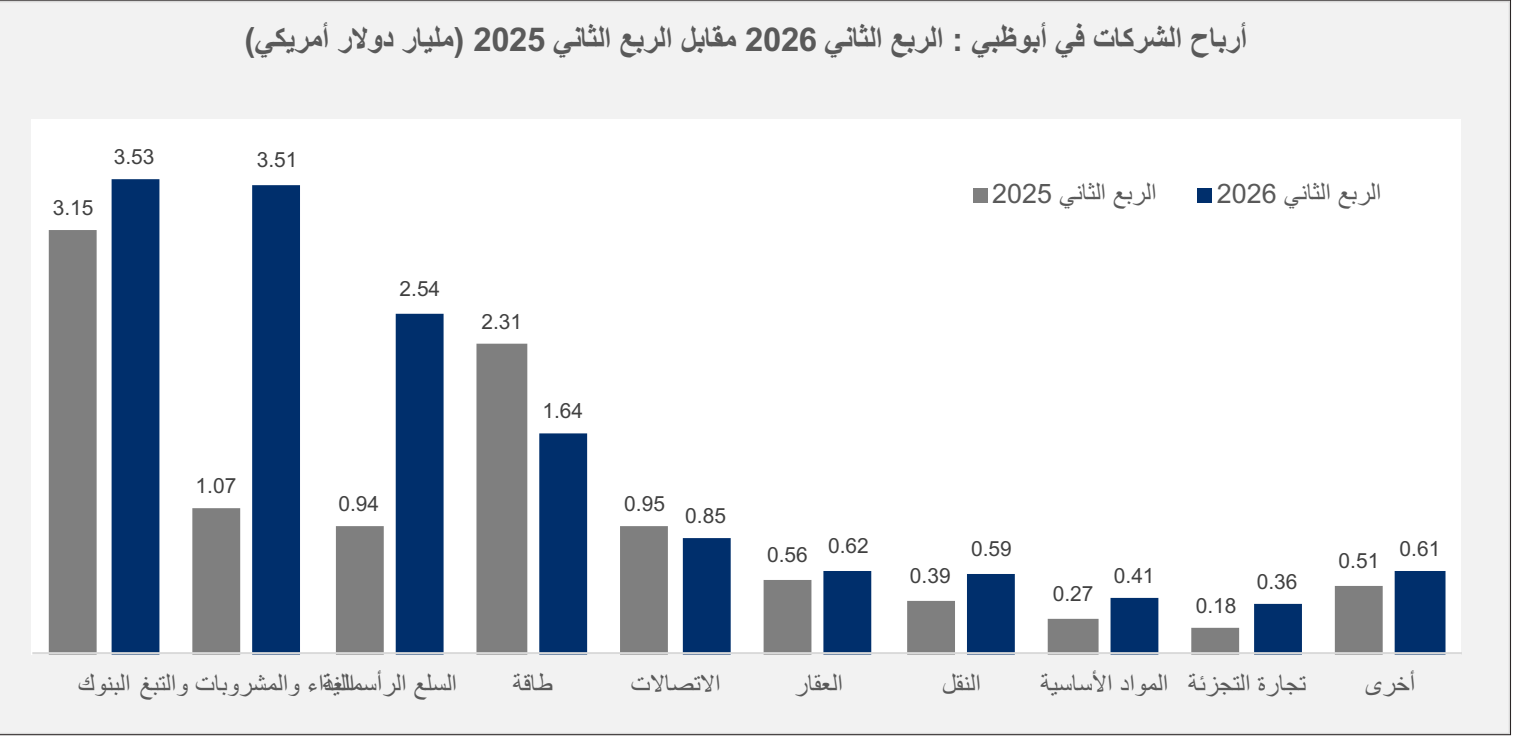
3 مليار دولار أمريكي ربح المصارف الكويتية النصف الأول 2026، بنمو 4.6%



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

الوطنية للاتصالات الجزائر التابعة للمجموعة. وباستثناء هذا المخصص الاستثنائي غير المتكرر، كان صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم سيسجل نمواً بنسبة 16 في المائة.

السعودية

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بنسبة 36.7 في المائة ليصل إلى 45.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 33.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء نمو الأرباح مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء قطاعات الطاقة والبنوك والمواد الأساسية، والتي استحوذت مجتمعة على ما نسبته 92.0 في المائة من إجمالي الأرباح خلال الربع الثاني من العام 2026. في المقابل، سجلت قطاعات المرافق العامة والإعلام والترفيه وتجزئة الأغذية تراجعاً في الربحية. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد ارتفع صافي الأرباح بنسبة 29.0 في المائة ليصل إلى 89.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 69.5 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء قطاع الطاقة في صدارة القطاعات المساهمة في نمو الأرباح، إذ ارتفعت أرباحه بنسبة 38.8 في المائة لتصل إلى 66.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 18.7 مليار دولار أمريكي. كما سجل قطاعا البنوك والاتصالات نمواً في الأرباح بنسبة 7.9 في المائة و2.4 في المائة، على التوالي. وفي الوقت ذاته، ارتفع

ربح مجموعة زين تقريباً على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 453.2 مليون دولار أمريكي، مقابل 242.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026. كما سجلت شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) نمواً هامشياً في الأرباح، في حين سجلت الشركتان الأخريان المدرجتان ضمن القطاع تراجعاً في أرباحهما. وارتفعت إيرادات مجموعة زين بنسبة 5 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 لتصل إلى 568 مليون دينار كويتي (1.85 مليار دولار أمريكي)، فيما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء إلى 196 مليون دينار كويتي (639 مليون دولار أمريكي)، مع وصول هامش الربحية إلى 35 في المائة. كما استفاد نمو صافي ربح مجموعة زين من تسجيل مكاسب بقيمة 288 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الاستراتيجية لشركة زين فنتشرز. من جهة أخرى، تراجع صافي ربح أوريدو بنسبة 88.2 في المائة ليصل إلى 8.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 76.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. ويعزى هذا التراجع الحاد بصفة رئيسية إلى تسجيل مخصص بقيمة 23.5 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2026، عقب الجلسة النهائية أمام المحكمة العليا الجزائرية في يونيو 2026 بشأن مطالبة مقدمة من البنك المركزي الجزائري ضد شركة الشركة المساهمة

تراجعاً. وشهد القطاع تباطؤاً في وتيرة نمو الأرباح خلال هذا الربع، متأثراً بصفة رئيسية بالأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن قوة المشاريع قيد الإعداد استمرت في دعم النمو الإجمالي. وفي قطاع الطاقة، سجلت 20 شركة من أصل 31 شركة مدرجة نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026. وارتفع إجمالي أرباح القطاع بنسبة 41.6 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 36.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 25.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وانعكس ذلك أيضاً في ارتفاع متوسط سعر مزيج خام برنت بنسبة 51 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 102.6 دولار أمريكي للبرميل، مدفوعاً بالتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى إغلاق مضيق هرمز. كما ساهم استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا في دعم الأسعار خلال هذا الربع.

الكويت

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 88.7 في المائة ليصل إلى 3.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء قطاعا البنوك والاتصالات في صدارة القطاعات الداعمة لنمو الربحية. من جهة أخرى، تحول قطاع النقل إلى الربحية خلال هذا الربع بعد تسجيله خسائر في الربع الثاني من العام الماضي، مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء شركة أجيليتي للمخازن العمومية، التي سجلت أرباحاً بقيمة 18.6 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل خسائر بلغت 282.0 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2025 نتيجة خسائر ناتجة عن العمليات المتوقفة. كما ساهمت مكاسب استثنائية غير متكررة بقيمة 11.7 مليون دينار كويتي ناتجة عن حكم صادر عن محكمة التمييز في أبريل 2026 في دعم الأرباح. كذلك، انعكست التطورات سالفة الذكر على نتائج الشركة الوطنية العقارية في الربع الثاني من العام 2026، الأمر الذي ساهم بدوره في تحقيق قطاع العقار ككل أرباحاً لهذه الفترة. وفي الوقت ذاته، ارتفع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في الكويت بنسبة 13.0 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 9.0 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى 18.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

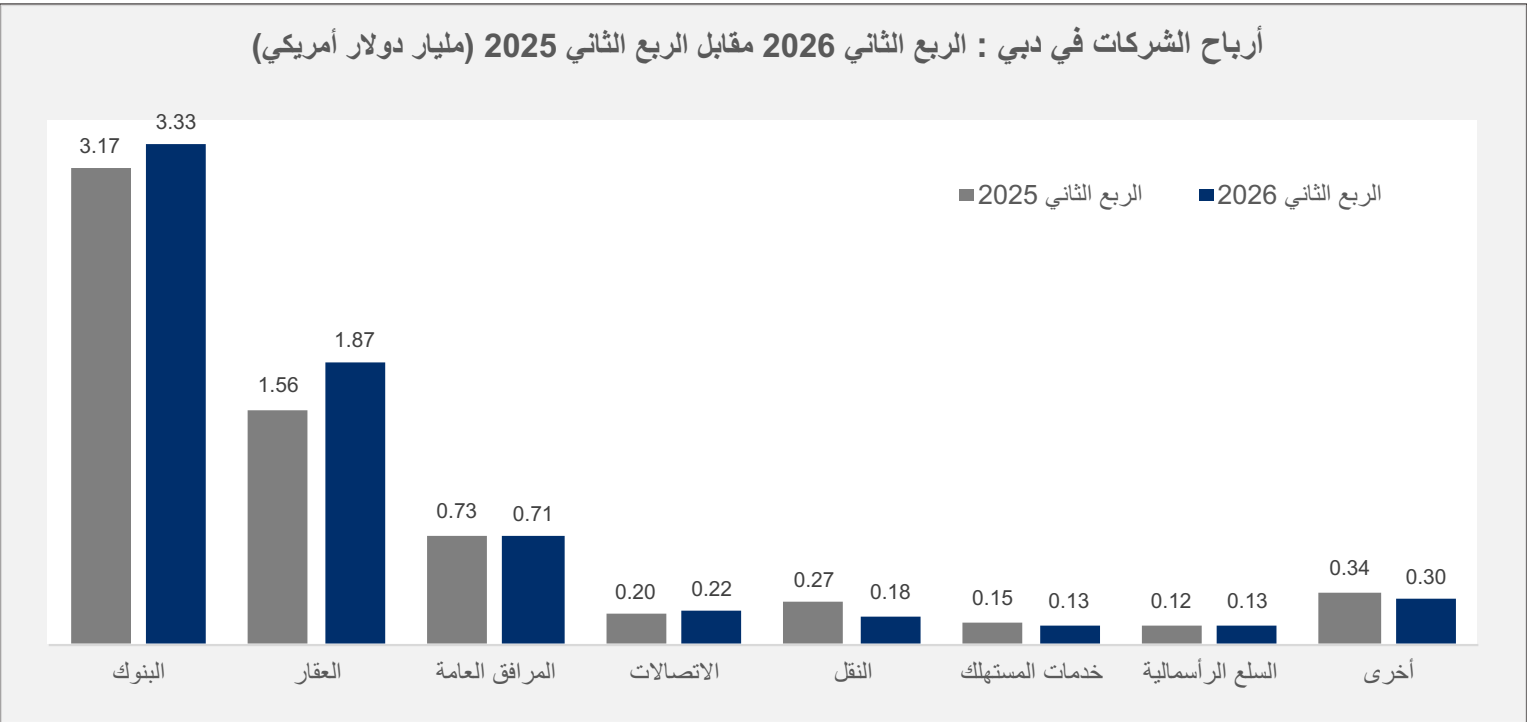
أما على صعيد أرباح النصف الأول من العام 2026، فقد ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 7.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء نمو الأرباح واسع النطاق، بقيادة قطاعات البنوك وخدمات الاتصالات والنقل. ومن بين 18 قطاعاً، سجل 11 قطاعاً نمواً في الأرباح على أساس سنوي، في حين سجلت القطاعات السبعة المتبقية تراجعاً. وكان قطاعا المالية المتنوعة والسلع الرأسمالية من أبرز القطاعات التي سجلت أداءً ضعيفاً خلال النصف الأول من العام 2026.

وفي قطاع البنوك، سجلت البنوك الكويتية المدرجة صافي ربح قدره 3.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، بارتفاع بلغت نسبته 4.6 في المائة على أساس سنوي مقارنة بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وعلى أساس ربع سنوي، ارتفع صافي الأرباح بنسبة 7.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وسجل بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 611.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، بارتفاع بلغت نسبته 4.5 في المائة على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع صافي إيرادات التشغيل وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. كما سجل بيت التمويل الكويتي صافي ربح قدره 602.1 مليون دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 7.2 في المائة، مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو صافي إيرادات التمويل بنسبة 10.1 في المائة وارتفاع صافي إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 14.6 في المائة. في المقابل، سجل بنك برقان تراجعاً في صافي الربح بنسبة 40.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 19.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 33.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وصافي الخسائر النقدية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29.

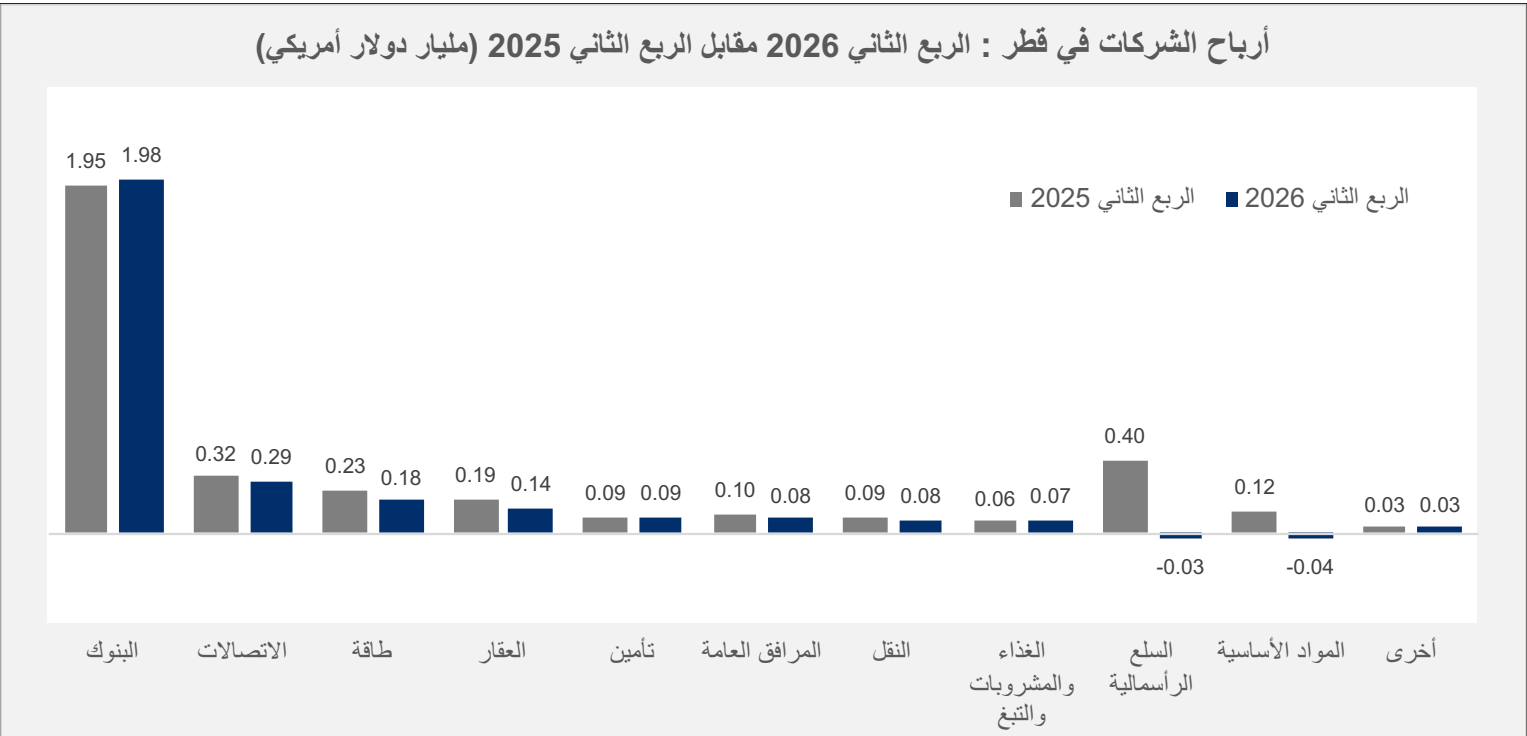
من جهة أخرى، تفوق قطاع الاتصالات على بقية القطاعات من حيث المساهمة في نمو صافي الربح خلال هذه الفترة، إذ سجل صافي ربح قدره 489.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 345.8 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 42.7 في المائة. وتضاعف صافي



الطاقة وإنتاج الأغذية في صدارة النمو للربع الثاني من العام 2026



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

ذاته، ارتفع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في أبوظبي بنسبة 14.0 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 5.1 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى 67.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وسجل قطاع البنوك نمواً واسع النطاق في الأرباح شمل جميع البنوك المدرجة. وتصدر بنك أبوظبي الأول أداء القطاع، مسجلاً أعلى صافي ربح خلال الربع الثاني من العام 2026 بعد نموه بنسبة 3.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء نمو أرباح بنك أبوظبي الأول مدعوماً بارتفاع

الثاني من العام 2025، بزيادة سنوية قدرها 380.8 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 12.1 في المائة. وجاء قطاع إنتاج الأغذية في المرتبة الثانية من حيث صافي الأرباح على مستوى السوق خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً قفزة سنوية بنسبة 226.1 في المائة في إجمالي الأرباح لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2025. كما كان قطاعا السلع الرأسمالية والطاقة من بين القطاعات الرئيسية الأخرى التي سجلت نمواً سنوياً في إجمالي الأرباح خلال الربع الثاني من العام 2026، بما ساهم إيجابياً في النمو الإجمالي لأرباح الشركات المدرجة في السوق خلال هذ الفترة. وفي الوقت

إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في السعودية بنسبة 20.7 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 10.2 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 230.0 مليار دولار أمريكي.

وخلال الربع الثاني من العام 2026، جاء قطاع الطاقة في صدارة القطاعات المساهمة في نمو الأرباح الإجمالية، إذ ارتفع صافي ربح القطاع بنسبة 49.4 في المائة ليصل إلى 33.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 22.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. واتسمت النتائج المالية لشركة أرامكو السعودية المرونة خلال الربع الثاني من العام 2026، إذ ارتفع صافي الدخل المعدل إلى 33.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 22.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، ليرتفع بذلك صافي الدخل المعدل للنصف الأول من العام 2026 إلى 67.2 مليار دولار أمريكي. كما ارتفعت إيرادات الشركة إلى 521.8 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 407.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية، وهو ما قابله جزئياً انخفاض حجم المبيعات.

وارتفع صافي ربح قطاع البنوك السعودي بنسبة 8.3 في المائة ليصل إلى 6.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 6.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بدعم من النمو القوي في أنشطة الإقراض ومرونة إيرادات التشغيل. وسجل مصرف الراجحي صافي ربح قدره 1.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، على خلفية ارتفاع صافي دخل التمويل والاستثمار بنسبة 13.7 في المائة ونمو إجمالي دخل العمليات بنسبة 13.3 في المائة. وعلى أساس ربع سنوي، ارتفع صافي الربح بنسبة 3.9 في المائة مقارنة بنحو 6.75 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2026. كما سجل البنك الأهلي السعودي نمواً في صافي الربح بنسبة 7.5 في المائة ليصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، بدعم رئيسي من ارتفاع دخل التمويل والاستثمار بنسبة 1.6 في المائة ليصل إلى 15.4 مليار ريال سعودي، بما يعكس نمو صافي دخل العمولات الخاصة ومكاسب الاستثمارات ودخل العملات الأجنبية. وبالمثل، سجل البنك السعودي الأول (ساب) نمواً في صافي الربح بنسبة 9.5 في المائة ليصل إلى 620.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 567.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع إجمالي دخل العمولات الخاصة بنسبة 2.9 في المائة، بدعم من نمو محفظة القروض والإقراض بين البنوك، وذلك على الرغم من انخفاض متوسط العوائد وضعف دخل الاستثمارات.

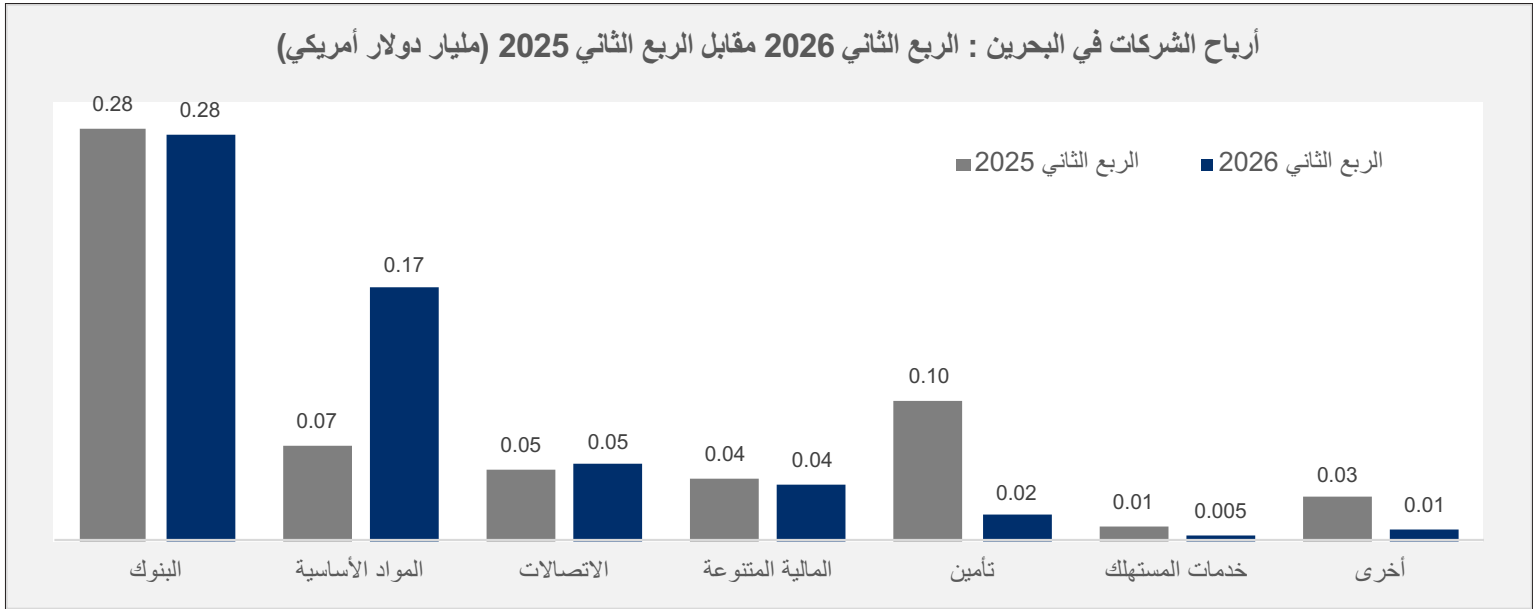
وفي قطاع الاتصالات، سجلت شركة الاتصالات السعودية صافي ربح قدره 964.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، بانخفاض بلغت نسبته 5.4 في المائة على أساس سنوي مقابل 1.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف التمويل بمقدار 119 مليون ريال سعودي وانخفاض إيرادات التمويل بمقدار 69 مليون ريال سعودي، على الرغم من وصول الإيرادات إلى 20.2 مليار ريال سعودي خلال هذا الربع. كما أعلنت الشركة عن توزيع أرباح نقدية بقيمة 0.55 ريال سعودي للسهم عن الربع الثاني من العام 2026. من جهة أخرى، سجلت زين السعودية صافي ربح قدره 54.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 34.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، محققة نمواً قوياً بنسبة 59.7 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بتحسين مزيج الإيرادات، ولا سيما في قطاع خدمات الجيل الخامس للأفراد. كما جاء نمو الربحية مدعوماً بارتفاع إجمالي الربح بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 1.65 مليار ريال سعودي. وسجلت الشركة أيضاً دخلاً بقيمة 15 مليون ريال سعودي من صندوق الخدمة الشاملة خلال هذا الربع. وارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء بنسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 873 مليون ريال سعودي، مقابل 850 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2025، بزيادة قدرها 23 مليون ريال سعودي.

أبوظبي

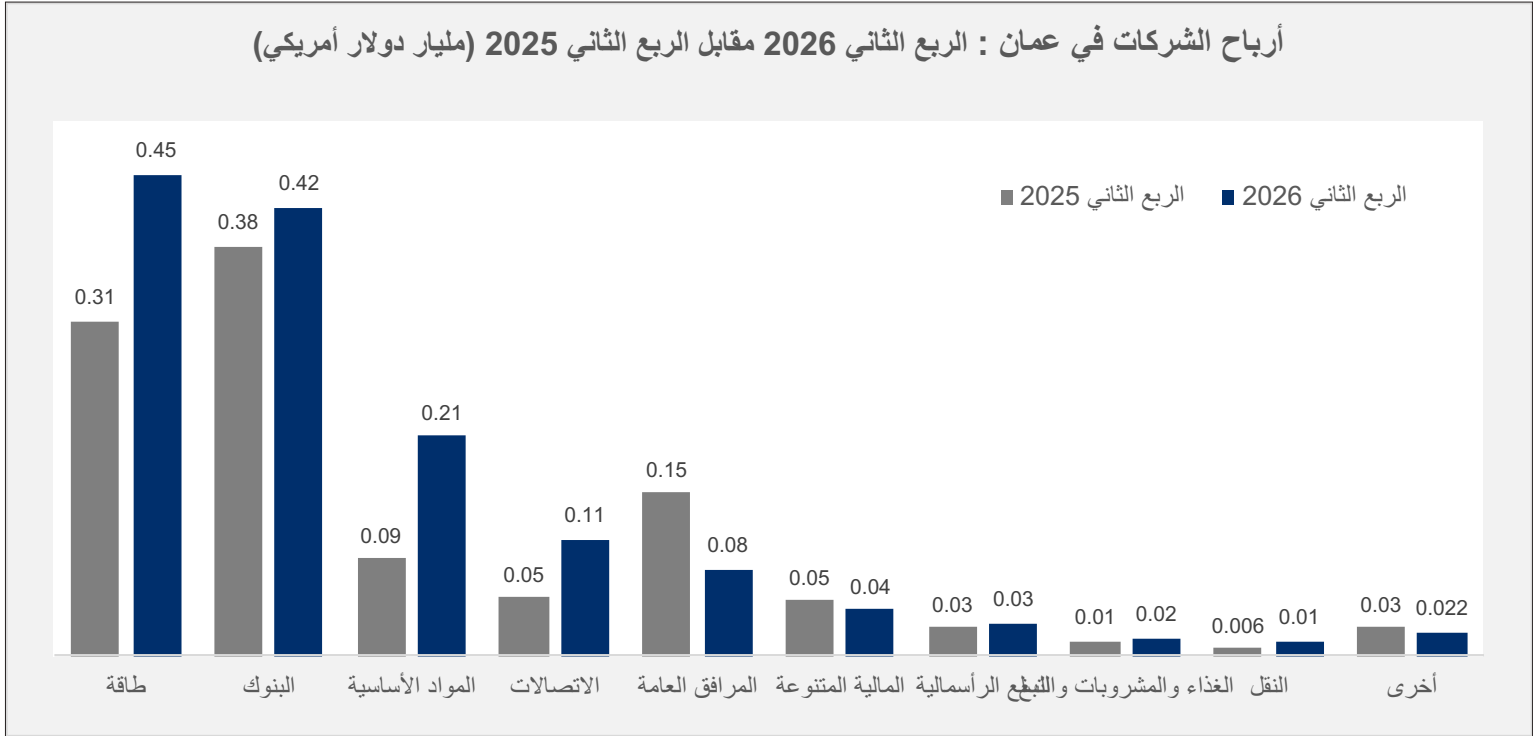
ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 41.8 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026، ليصل إلى 14.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 10.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. كما ارتفع صافي الربح بنسبة 29.8 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026، ليبليغ 25.2 مليار دولار أمريكي مقابل 19.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وسجل قطاع البنوك في أبوظبي تحسناً قوياً في صافي الأرباح، إذ بلغ إجمالي أرباح القطاع 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في الربع



45.3 مليار دولار صافي ربح الشركات السعودية بنمو 36.7% للربع الثاني 2026



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

في المائة من إجمالي أرباح السوق خلال هذا الربع. وسجل بنك قطر الوطني نمواً في صافي الربح بنسبة 5.1 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 1.11 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.06 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، مدعوماً بارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 11.2 في المائة لتصل إلى 10.6 مليار دولار أمريكي. كما سجل مصرف قطر الإسلامي نمواً في صافي الربح بنسبة 4.1 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 340.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 326.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بدعم من النمو القوي في الأصول التمويلية وإيرادات الرسوم، مع الحفاظ على انخفاض معدل التكلفة إلى الدخل. في المقابل، سجل البنك التجاري القطري تراجعاً في صافي الربح بنسبة 16.0 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 140.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 167.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، وذلك على الرغم من ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 11.2 في المائة، ويعزى التراجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع المخصصات. كما تأثرت نتائج المجموعة بأداء بنك ألترناتيف، الذي سجل خسارة بقيمة 28.2 مليون ريال قطري، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى أثر تطبيق محاسبة التضخم المرتفع، إلى جانب تقلبات الأسواق.

كما تراجع إجمالي أرباح قطاع الطاقة في قطر بنسبة 23.3 في المائة ليصل إلى 180.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 235.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء شركة الخليج الدولية للخدمات، التي سجلت خسائر بقيمة 2.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل أرباح قدرها 51.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. ويعزى ضعف الأداء بصفة رئيسية إلى تراجع أنشطة الحفر عقب التعليق المؤقت لعدد من منصات الحفر البحرية، إلى جانب ضعف أداء قطاع الطيران، وهو ما قابله جزئياً تحسن مساهمة أنشطة التأمين. كما تراجع صافي ربح شركة قطر لنقل الغاز (ناقلات) بنسبة 2.0 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 114.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 117.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد تراجع صافي الربح هامشياً بنسبة 0.3 في المائة ليصل إلى 857.0 مليون ريال قطري، إذ قابل ضعف نشاط الخدمات البحرية النمو المسجل في النشاط الأساسي لنقل الغاز الطبيعي المسال.

وفي قطاع الاتصالات، سجلت أوريدو صافي ربح قدره 231.3

العقارية أعلى صافي أرباح على مستوى القطاع، ليصل إلى 1.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 0.92 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء هذا النمو مدعوماً بصفة رئيسية بقوة طلب العملاء، إذ بلغت القيمة الاجمالية للمبيعات العقارية 7.20 مليار دولار أمريكي، فيما ساهمت محفظة الإيرادات المتكررة التي تشمل مراكز التسوق والتجزئة والضيافة في تعزيز استقرار الأداء ورفع الإيرادات من المشاريع المتراكمة قيد الإنجاز إلى 44.90 مليار دولار أمريكي. كما سجلت إعمار للتطوير ثاني أعلى صافي ربح خلال النصف الأول من العام 2026، إذ بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفع صافي ربح مجموعة تيكوم بنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 219.1 مليون دولار أمريكي.

قطر

تراجع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة قطر بنسبة 20.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 3.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء انكماش الأرباح خلال هذا الربع مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجع صافي ربح قطاعات الاتصالات والطاقة والعقار، والتي ساهمت مجتمعة بنسبة 21.2 في المائة من إجمالي أرباح السوق. وتجدر الإشارة إلى أن 12 قطاعاً من أصل 15 قطاعاً مدرجاً في بورصة قطر سجلت نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026، في حين سجلت القطاعات الثلاثة المتبقية تراجعاً. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد انخفض صافي الربح أيضاً بنسبة 11.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 7.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وسجل قطاعا البنوك والطاقة، وهما من القطاعات الرئيسية، تراجعاً في الأرباح بنسبة 0.1 في المائة و23.1 في المائة، على التوالي. وفي الوقت ذاته، تراجع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في قطر بشكل هامشي بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 0.5 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 21.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وتفوق قطاع البنوك على بقية القطاعات من حيث المساهمة في صافي الأرباح خلال هذه الفترة، إذ سجل صافي ربح قدره 1.98 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.95 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بزيادة بلغت نسبته 1.6 في المائة، مستحوذاً بذلك على 69.2

إيرادات التشغيل بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 5.31 مليار دولار أمريكي، بدعم من قوة نشاط الإقراض الأساسي واتساع صافي هامش الفائدة. وجاء بنك أبوظبي التجاري في المرتبة الثانية من حيث صافي الأرباح ضمن قطاع البنوك خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً 919.1 مليون دولار أمريكي مقابل 699.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. ويعزى نمو أرباح بنك أبوظبي التجاري بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 3.26 مليار دولار أمريكي (12.0 مليار درهم إماراتي)، بدعم قوي من زيادة قروض العملاء بنسبة 18 في المائة على أساس سنوي، بالتزامن مع قفزة بنسبة 22 في المائة في إيرادات غير الفوائد.

وضمن قطاع إنتاج الأغذية، قفز صافي الربح خلال الربع الثاني من العام 2026 إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وبالمثل، ارتفع صافي ربح القطاع في النصف الأول من العام 2026 بنسبة 227.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المقابلة من العام 2025. وجاء معظم هذا النمو مدفوعاً بأداء الشركة العالمية القابضة، التي سجلت صافي أرباح بقيمة 4.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. ويعزى نمو أرباح الشركة بصفة رئيسية إلى الإيرادات الاستراتيجية غير التشغيلية، بما في ذلك مكاسب استثنائية غير متكررة كبيرة ناتجة عن التخارج من استثمارات، إلى جانب عمليات الاستحواذ المواتية لشركات تابعة.

دبي

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في سوق دبي المالي بنسبة 4.9 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 6.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء نمو الأرباح خلال هذا الربع مدفوعاً بصفة رئيسية بالنمو المعتدل الذي سجله صافي ربح قطاعي البنوك والعقار، اللذين استحوذاً معاً على نسبة 75.9 في المائة من إجمالي أرباح الشركات المدرجة في السوق خلال هذا الربع. وتجدر الإشارة إلى أن تسع قطاعات من أصل ثلاثة عشر قطاعاً مدرجاً في سوق دبي المالي سجلت نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026، في حين سجلت القطاعات الأربعة المتبقية تراجعاً. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد ارتفع صافي الربح بنسبة 8.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 13.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 12.6 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في دبي بنسبة 14.1 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 4.6 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى 28.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وارتفع صافي ربح قطاع البنوك بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026 ليصل إلى 3.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد تحسنت أرباح القطاع بنسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 6.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 6.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء نمو أرباح القطاع مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء بنك المشرق، الذي سجل نمواً في صافي الربح بنسبة 16.2 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 ليصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي. ويعزى النمو السنوي في صافي أرباح البنك خلال النصف الأول من العام بصفة رئيسية إلى الارتفاع القوي الذي سجلته إيرادات غير الفوائد الناتجة عن تطوير منصة الأسواق العالمية التابعة للبنك. كما سجل بنك الإمارات دبي الوطني نمواً في صافي الأرباح بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وحقق البنك أداءً مالياً قياسيًّا، إذ بلغ إجمالي الدخل 7.6 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بقوة عملياته الإقليمية وعملية توحيد نتائج بنك آر بي أل (RBL) الهندي، والتي ساهمت في رفع إجمالي أصول المجموعة إلى أكثر من 354 مليار دولار أمريكي.

وفي قطاع العقار، قفز صافي الربح بنسبة 20.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. أما خلال النصف الأول من العام 2026، فقد ارتفع إجمالي أرباح القطاع بنسبة 29.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وسجلت إعمار

41.8% نمو أرباح شركات بورصة أبوظبي بقيمة 14.7 مليار دولار



إلى 732.8 مليون دولار أمريكي، مقابل 576.7 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وسجلت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج أعلى صافي ربح، إذ ارتفعت أرباحها بنسبة 19.4 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 لتصل إلى 517.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 432.8 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع إيرادات الشركة بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الطاقة، إذ زاد متوسط السعر المحقق للنفط لدى الشركة بنسبة 8 في المائة ليصل إلى 80.90 دولار أمريكي للبرميل، بالتزامن مع ارتفاع متوسط أسعار مبيعات الغاز بنسبة 2 في المائة.

وارتفع إجمالي أرباح قطاع البنوك خلال الربع الثاني من العام 2026 بنسبة 9.2 في المائة ليصل إلى 418.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 382.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. كما ارتفع صافي ربح القطاع خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 792.9 مليون دولار أمريكي، مقابل 722.6 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وسجل بنك مسقط أعلى صافي ربح بين البنوك خلال النصف الأول من العام 2026 بقيمة 357.1 مليون دولار أمريكي، مقابل 362.8 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية من حيث صافي الربح، مسجلاً 137.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 119.9 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء نمو صافي أرباح بنك مسقط خلال النصف الأول من العام 2026 مدفوعاً بالارتفاع القوي في إيرادات غير الفوائد والانخفاض الاستراتيجي لصافي مخصصات خسائر انخفاض القيمة، إذ ارتفعت إيرادات غير الفوائد بنسبة 12.7 في المائة لتصل إلى 239.6 مليون دولار أمريكي، بدعم من قوة حجم التجارة المحلية وارتفاع عوائد الاستثمارات.

وتضاعف تقريباً صافي ربح قطاع الاتصالات على أساس سنوي ليصل إلى 107.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 54.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. كما ارتفع صافي ربح القطاع خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 74.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 173.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 99.8 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وقفز صافي ربح العمانية للاتصالات (عمانتل) خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 67.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 152.1 مليون دولار أمريكي، مقابل 90.7 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وبالمثل، ارتفع صافي ربح أوريدو عمان بنسبة 137.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 21.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 9.1 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025.

نمواً في صافي الأرباح بنسبة 10.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 112.8 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها.

وسجل صافي ربح قطاع المواد الأساسية، الذي تقتصر مكوناته على شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، قفزة حادة بأكثر من 2.6 ضعف ليصل إلى 172.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 65.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام 2026، ارتفعت أرباح القطاع، والتي تمثل أرباح شركة ألبا، بنسبة 227.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 370.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 113.2 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء نمو صافي ربح ألمنيوم البحرين خلال هذه الفترة مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الألمنيوم عالمياً واتساع العجز في السوق بصورة ملحوظة، بما عوض التراجعات الكبيرة في حجم الإنتاج والمبيعات.

وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثالثة من حيث صافي الأرباح على مستوى القطاعات خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً 52.3 مليون دولار أمريكي، مقابل 49.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وسجلت الشركتان المكونتان للقطاع نمواً في صافي الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026. وارتفع صافي ربح شركة بيبون بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 48.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 45.5 مليون دولار أمريكي، فيما ارتفع صافي ربح زين البحرين بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 3.7 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها.

عمان

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة مسقط بنسبة 24.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الفترة ذاتها من العام 2025. كما ارتفع صافي الربح خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 14.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وتركز نمو صافي الأرباح في قطاعات الطاقة والبنوك والمواد الأساسية، على الرغم من تسجيل ثماني قطاعات من أصل 14 قطاعاً مدرجاً في السوق نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026. كما ارتفع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في عمان بنسبة 18.0 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 10.3 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 10.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وسجل قطاع الطاقة أعلى صافي أرباح على مستوى قطاعات السوق، إذ بلغ 448.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 311.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وعلى مستوى النصف الأول، ارتفع صافي ربح القطاع بنسبة 27.1 في المائة على أساس سنوي ليصل

إلى 271.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 271.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، بتراجع بلغت نسبته 14.7 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تسجيل مخصص قانوني استثنائي غير متكرر في الجزائر. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 4.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 6.0 مليار دولار أمريكي، مدفوعة باستمرار النمو في كل من العراق والجزائر وتونس وفلسطين.

كما سجلت فودافون قطر صافي ربح قدره 54.8 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، بنمو بلغت نسبته 20.0 في المائة على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع إيرادات الخدمات نتيجة استمرار النمو في خطوط أعمالها الأساسية، بما في ذلك خدمات الاتصالات المتنقلة والخدمات المدارة والنطاق العريض الثابت وإنترنت الأشياء.

البحرين

ظل صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة البحرين مستقرًا إلى حد كبير خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلاً تراجعاً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 572.2 مليون دولار أمريكي، مقابل 574.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء التراجع في الأرباح الفصلية واسع النطاق، إذ سجل 12 من أصل 14 قطاعاً انخفاضاً في صافي الأرباح على أساس سنوي خلال هذا الربع، في حين حقق القطاعان المتبقيان نمواً سنوياً خلال الفترة ذاتها. وجاء الأداء خلال النصف الأول مماثلاً، إذ ظل صافي أرباح الشركات المدرجة في البحرين مستقرًا، مسجلاً انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى 1.14 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل 1.14 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025.

وفي الوقت ذاته، ارتفع إجمالي إيرادات الشركات المدرجة في البحرين بنسبة 8.9 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 8.5 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 4.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وسجل قطاع البنوك أكبر مساهمة في النمو الفصلي. إلا أن صافي ربح القطاع خلال الربع الثاني من العام 2026 تراجع بنسبة 1.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 277.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 280.8 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. كما تراجعت أرباح القطاع خلال النصف الأول من العام 2026 بنسبة 20.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 531.3 مليون دولار أمريكي، مقابل 668.4 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025. وجاء ضعف الأداء مدفوعاً بتراجع أرباح سبعة من أصل تسعة بنوك أعلنت نتائجها عن النصف الأول من العام 2026، بما في ذلك تسجيل مجموعة الخليج المتحد القابضة خسارة بقيمة 11.7 مليون دولار أمريكي. في المقابل، سجل بنك السلام نمواً في صافي الأرباح بنسبة 23.5 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 ليصل إلى 122.4 مليون دولار أمريكي، فيما سجل بنك البحرين والكويت

عند هامش 95 نقطة أساس وبمعدل ربح سنوي 5.502%

KIB ينجح في تسعير أول إصدار له من الصكوك ذات الأولوية غير المضمونة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي



رائد جواد بوخمسين:

• الإصدار يعزز
قاعدة التمويل
طويلة الأجل
ويدعم خطط النمو
المستدام



محمد جراح الصباح:

• نجاح الإصدار يعكس
ثقة المستثمرين الدوليين
والإقليميين بالمركز المالي
لمجموعة KIB ورؤيتها
الاستراتيجية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) نجاحه في تسعير أول إصدار له لصكوك ذات الأولوية غير المضمونة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ولأجل خمس سنوات، وذلك ضمن برنامج إصدار الصكوك البالغة قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي. ويمثل الإصدار خطوة استراتيجية في تنويع مصادر التمويل وتعزيز قاعدة التمويل طويل الأجل للبنك، كما يعكس ثقة المستثمرين في متانة مركزه المالي وحضوره في أسواق رأس المال الإقليمية والدولية.

وجاء نجاح الإصدار في ظل بيئة سوقية عالمية متغيرة، حيث أسهم الطلب القوي في تضيق هامش التسعير بمقدار 30 نقطة أساس مقارنة بالمؤشرات السعرية الأولية ليصل الهامش النهائي إلى 95 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزينة الأمريكية لأجل خمس سنوات، وبمعدل ربح سنوي يبلغ 5.502%.

وحظي الإصدار بطلب قوي من المستثمرين منذ انطلاقه، حيث بلغ حجم الطلبات نحو 1.2 مليار دولار أمريكي بما يعادل 2.4 مرة حجم الإصدار مما يعكس عمق الطلب على الإصدار.

ثقة المستثمرين والمكانة الاستراتيجية

وفي معرض تعقيبه على نجاح الإصدار، قال رئيس مجلس إدارة KIB، الشيخ / محمد جراح الصباح: "يعكس نجاح هذا الإصدار ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين في متانة المركز المالي ووضوح توجهه الاستراتيجي لمجموعة KIB".

وأضاف أن هذا الإصدار يمثل محطة مهمة في تعزيز حضور KIB في أسواق رأس المال الدولية وتوسيع قاعدة المستثمرين، باعتباره أول إصدار لصكوك ذات الأولوية غير المضمونة من جانب البنك، وذلك ضمن برنامج إصدار الصكوك البالغة قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي.

وحصل الإصدار على تصنيف ائتماني نهائي بدرجة "A" من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، بما يتماشى مع التصنيف طويل الأجل للبنك عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

تفاصيل الإصدار

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، رائد جواد بوخمسين: "يمثل الإصدار خطوة استراتيجية في تنويع مصادر التمويل وتعزيز قاعدة التمويل طويل الأجل للبنك بما يدعم خطط النمو المستدام ويحافظ على مركز قوي ومتوازن للسيولة وإدارة فعالة للالتزامات وفق أفضل الممارسات المصرفية".

وأضاف بوخمسين: «جاء الإصدار وفق هيكل يجمع بين الوكالة/المرابحة، لأجل خمس سنوات، حيث تكتسب فيه أدوات التمويل (الصكوك) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أهمية متزايدة لدى المؤسسات المالية والمستثمرين. وستتم تسوية الإصدار بتاريخ 10 سبتمبر 2026 وإدراج الصكوك في السوق الدولية للأوراق المالية التابعة لبورصة لندن، على أن تستحق الصكوك بتاريخ 10 سبتمبر 2031».

وأشاد بالدور الحيوي للشركاء الذين ساهموا في إنجاح هذا الإصدار، حيث تولى كل من سيتي جروب



الشارقة الإسلامي، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك وربة، والمؤسسة العربية المصرفية، والبنك العربي، وكيو أن بي كابيتال، مهمة مديري إصدار رئيسيين مشتركين ومديري سجل الاكتتاب.

جلوبال ماركتس ليمتد، وستاندرد تشارترد مهام المنسقين العالميين، بينما عمل كل من أي أس بي كابيتال، وبنك بوبيان، وسيتي بنك، والإمارات دبي الوطني كابيتال، وبيتك كابيتال، والدولي إنفست، وبنك



واختتمت الأربش قائلة: «هذه المبادرات ليست مجرد برامج تدريبية عابرة، وإنما تمثل استثماراً حقيقياً في رأسمانا البشري، انطلاقاً من إيماننا بأن الاستقرار والنجاح المهني يبدأان من الاهتمام بالموظف وعائلته ورعايتهما، بما يترك أثراً ملموساً ومستداماً في حياة الجميع».

وتضمن البرنامج جلسات تفاعلية وورش عمل يومية مع عدد من مسؤولي البنك، أتاحَت للمشاركين التعرف على طبيعة العمل في القطاع المصرفي والاستفادة من خبرات المتخصصين، إلى جانب اكتساب مجموعة من

أفراح الأريش:

مصرفية مستقبلية

واختتم البرنامج بحفل خاص بحضور مدير عام إدارة

بنك برقان يزيد رأسماله بحقوق الأولوية تعزيرا لمرحلة النمو المقبلة

باب الاكتتاب مستمر حتى الواحدة ظهر 14 سبتمبر 2026 مما يتيح للمساهمين المؤهلين وأصحاب حقوق الأولوية فرصة المشاركة

زيادة رأس المال تعزز القاعدة الرأسمالية لبنك برقان ومرونته المالية لدعم أولوياته الاستراتيجية



طوني ضاهر:

• **زيادة رأس المال تعزز قدرة بنك برقان على تنفيذ استراتيجيته والاستثمار في النمو المستدام**

الكويت خلال ساعات التداول الرسمية حتى يوم الإثنين 7 سبتمبر 2026.

ويُمكن للمساهمين المؤهلين وأصحاب حقوق الأولوية إتّمام إجراءات الاكتتاب عبر المنصة الإلكترونية التابعة للشركة الكويتية للمقاصة من خلال الموقع الإلكتروني (www.ipo.com.kw) أو عبر تطبيق (IPO Kuwait) للهواتف الذكية.

وللاطلاع على تفاصيل الطرح الكاملة، بما في ذلك نشرة الإفصاح والأسئلة الشائعة، يُرجى زيارة قسم علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني لبنك برقان، أو تحميل تطبيق علاقات المستثمرين لـ «بنك برقان»، إلى جانب الأقسام المعنية على الموقعين الإلكترونيين لكل من «كامكو إنفست» والشركة الكويتية للمقاصة.

وللاستفسارات المتعلقة بعلاقات المستثمرين، يمكن للمساهمين والمستثمرين التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في بنك برقان عبر البريد الإلكتروني (IR@burqan.com)، أو الاتصال هاتفياً على الرقمين: 965+ 2298 8479 / 965+ 2298 8654.

أما بالنسبة للاستفسارات الخاصة بزيادة رأس المال، فيمكن التواصل مع «كامكو إنفست» عبر البريد الإلكتروني (burganci@kamcoinvest.com)، أو الاتصال هاتفياً على الرقمين: 2233 6791 / 965+ 2233 6968.

ويتوجب على المستثمرين مراجعة نشرة الإفصاح وعوامل المخاطر الواردة فيها بعناية قبل اتخاذ أي قرار استثماري، إذ تتضمن النشرة كامل الأحكام والشروط الخاصة بالإصدار وتُعد المرجع المعتمد للحصول على كافة المعلومات ذات الصلة بأسهم حقوق الأولوية.

وللدعم الفني المتعلق بعملية الاكتتاب، يُرجى التواصل مع الشركة الكويتية للمقاصة عبر بيانات الاتصال المتاحة على منصة الاكتتاب.



الشيخ/ عبد الله ناصر الصباح:

• **بنك برقان يواصل ترسيخ مقومات النمو بما يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين**

البنك والمساهمة في المرحلة المقبلة من تطوره. ونحن ننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها ركيزة لدعم مستقبل البنك، تستند إلى رؤية واضحة لتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين على المدى الطويل، مع الالتزام بأعلى درجات الحوكمة والانضباط في إدارة رأس المال“.

وتابع: «تستند هذه العملية إلى خبرة بنك برقان المصرفية الممتدة لنحو خمسة عقود، والتي تتكامل مع خبرة كامكو إنفست الممتدة على مدى 28 عاماً في مجال خدمات الاستثمارات المصرفية وأسواق رأس المال. ويمنح تكامل هذه الخبرات والإمكانات عمقاً ونطاقاً أكبر لدعم التوظيف المنضبط لرأس المال، واغتنام الفرص الاستراتيجية، وتوفير قيمة مستدامة على المدى الطويل».

بدوره، صرح طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي في بنك برقان قائلاً: «تأتي زيادة رأس المال كخطوة استباقية من شأنها ترسيخ كفاءتنا في تنفيذ استراتيجيتنا من موقع قوة مالية، لاسيما وأنها تتيح لنا مرونة أكبر للاستثمار في أنشطتنا الأساسية، ومواصلة دفع أولوياتنا الاستراتيجية، واقتناص الفرص الواعدة بصورة انتقائية ومدروسة، بما يدعم مسيرة النمو المستدام على المدى الطويل».

وأضاف قائلاً: «وفي حين نركز على النمو المنضبط والإدارة الحصيفة للمخاطر، سنواصل توجيه رأس المال نحو المجالات التي توفر لنا أعلى الإمكانيات لدعم أنشطتنا، وتحسين خدماتنا لعملائنا، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميننا».

الاكتتاب مستمر حتى 14 سبتمبر 2026

يستمر الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية حتى الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت دولة الكويت من يوم الإثنين 14 سبتمبر 2026. بالتوازي مع ذلك، تُتاح عملية تداول حقوق الأولوية عبر بورصة

بدأ بنك برقان إجراءات زيادة رأسماله المزمعة بقيمة تصل إلى 50 مليون دينار كويتي عبر إصدار أسهم حقوق الأولوية، حيث انطلق باب الاكتتاب في 31 أغسطس 2026 ويستمر حتى الواحدة ظهراً (بتوقيت الكويت) من يوم الإثنين 14 سبتمبر 2026.

وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك ورفع مرونته المالية لدعم المرحلة المقبلة من استراتيجيته للنمو. ومن شأن رأس المال الجديد أن يدعم ركائز استراتيجية البنك المتمثلة بتعزيز أعماله في الكويت، وإعادة توزيع الأصول، ومواكبة التحول الرقمي، بالتوازي مع الاستمرار في الاستثمار بأعماله الجوهرية واقتناص فرص النمو المدروسة وفق أطر محكمة لإدارة المخاطر ورأس المال.

ويحق للمساهمين المؤهلين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ الاستحقاق (30 أغسطس 2026)، إضافة إلى أصحاب حقوق الأولوية، المشاركة في الاكتتاب وفق الشروط والأحكام المذكورة في نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب.

هيكل زيادة رأس المال والشروط الرئيسية

يتضمن الإصدار المقترح طرح 277.77 مليون سهم جديد بسعر اكتتاب يبلغ 180 فلساً للسهم الواحد، تشمل قيمة اسمية قدرها 100 فلس وعلاوة إصدار قدرها 80 فلساً للسهم.

ويحق للمساهمين المؤهلين الاكتتاب بما يعادل نحو 7.10% من عدد الأسهم التي يمتلكونها حالياً، وذلك وفقاً للشروط والأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب.

على سبيل المثال، يُمنح كل 1,000 سهم مملوك للمساهم الحق في الاكتتاب بـ 71 سهماً جديداً، حيث يتيح كل حق أولوية لحامله إمكانية الاكتتاب في سهم جديد واحد خلال فترة الاكتتاب المخصصة لحقوق الأولوية. كما يجوز للمكتتبين المؤهلين التقدم بطلب الاكتتاب في أسهم إضافية تتجاوز حصصهم المقررة، شريطة توفرها وخضوعها لآلية التخصيص المحددة في نشرة الاكتتاب.

وبعد استكمال الإصدار المقترح، سيرتفع رأس المال المصدر والمدفوع للبنك بنحو 27.78 مليون دينار كويتي، فيما تبلغ علاوة الإصدار نحو 22.22 مليون دينار، لتصل إجمالي عائدات الاكتتاب إلى ما يقارب 50 مليون دينار كويتي.

وسيُسهم ترسيخ مركز رأس المال في تعزيز قدرة بنك برقان على توجيه رأسماله نحو أولوياته الاستراتيجية، ودعم أنشطته الرئيسية، إلى جانب الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة بحصافة، مع الحفاظ على منهجية متوازنة لإدارة المخاطر والسيولة ورأس المال.

ويُدار الطرح من قبل كامكو إنفست، الذراع الاستثماري التابع لبنك برقان، بصفتها مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب.

رأسمال لدعم الأولويات الاستراتيجية للبنك

وسيدعم رأس المال الجديد مواصلة تنفيذ الأجندة الاستراتيجية لبنك برقان، مع التركيز على ترسيخ أعماله في الكويت، والمضي قدماً في استراتيجية إعادة توزيع الأصول، إلى جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي.

ويظل تعزيز أنشطة البنك في الكويت ركيزة أساسية ضمن استراتيجيته، حيث يستهدف الاستثمار المستمر تحسين مركزه التنافسي، وإثراء العلاقات مع العملاء، والاستفادة من قوة أنشطته الأساسية. كما تركز استراتيجية إعادة توزيع الأصول على توجيه رأس المال نحو مجالات تحقق عوائد جذابة معدلة وفق المخاطر، وبما يدعم ميزانية عمومية أكثر كفاءة واستدامة. وفي الوقت ذاته، سيواصل التحول الرقمي تحسين النموذج التشغيلي للبنك وتجربة العملاء، وتعزيز قدرته على تقديم حلول مصرفية مبتكرة مدعومة بالتكنولوجيا الرقمية. وتستهدف هذه الأولويات بمجموعها ترسيخ مكانة بنك برقان لتحقيق نمو مستدام، مع ضمان توظيف رأس المال وفق نهج دقيق يركز على الانضباط المالي والإدارة الحصيفة للمخاطر.

وقال الشيخ عبد الله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «إن مشاركة المساهمين في زيادة رأسمال البنك تمثل شراكة متجددة في مسيرته المستقبلية، وتعكس أهمية مواصلة طموحات النمو مع مصالح المستثمرين على المدى الطويل. وقد حرصنا على أن تتيح عملية إصدار أسهم حقوق الأولوية للمساهمين المؤهلين فرصة الحفاظ على مشاركتهم في ملكية

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2026

السؤال

هل الجزاءات المالية
كافية ورادعة
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

☐ نعم

☐ لا

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهًا لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكملة رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع بجزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزء من الثقة.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

- 1 حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>
- 2 عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>
- 3 عبر الواتساب
50300624
- «شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور

التجار

دلعي

EAU DE PARFUM

MAQAMES

PERFUME

50ml 1.7 FL.OZ

فارس

EAU DE PARFUM

MAQAMES

PERFUME

50ml 1.7 FL.OZ

كشمير

EAU DE PARFUM

MAQAMES

PERFUME

50ml 1.7 FL.OZ

بنك قطر الوطني: الحكومة البريطانية أمام تحدي الموازنة بين النمو الاقتصادي واحتواء التضخم



الأسعار والتضخم، في حين أن إبقاءها مرتفعة لفترة طويلة قد يعمق حالة الركود وربما يدفع الاقتصاد نحو الانكماش.

وأشار التقرير إلى اتباع بنك إنجلترا نهج "تدريجي وحذر"، مع إبقاء السياسة النقدية مقيدة بدرجة محدودة عند 3.75 في المئة، وموازنة المخاطر المتداخلة المرتبطة بالأسعار والنشاط الاقتصادي، وعدم التحرك إلا عندما تصبح الأدلة المتعلقة بالتضخم الأساسي أكثر وضوحا، وهو ما يفسر سبب مقاومة لجنة السياسة النقدية للدعوات المطالبة بخفض أسعار الفائدة، وسبب دعوة أقلية متشددة من أعضائها إلى مزيد من التشديد، خشية أن يؤدي التيسير المبكر إلى ترسخ توقعات التضخم.

ورأى بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، أن مرونة السياسة المالية ستظل مقيدة بارتفاع مستويات الدين الحكومي والقواعد المالية القانونية، وتعد تكاليف الاقتراض الحكومي في المملكة المتحدة من بين الأعلى في الاقتصادات المتقدمة، حيث تدور عوائد السندات الحكومية لأجل عشر سنوات حول 5 في المئة، فيما يقترب الدين العام من 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتستحوذ تكاليف خدمة الدين الآن على حصة كبيرة من الإيرادات العامة، مما يترك هامشا ضئيلا للخطأ، وقد أبدت الأسواق المالية حساسية تجاه الإشارات الأولية التي أفادت بأن الحكومة الجديدة قد تسعى إلى قدر أكبر من المرونة ضمن قواعدها المالية، حيث ارتفعت عوائد السندات طويلة الأجل في إشارة إلى عدم ارتياح الأسواق.

ودعا التقرير الحكومة الجديدة إلى التحلي بالمصداقية وأن تكون مقنعة في خططها المالية المرتقبة للمساعدة في تثبيت تكاليف الاقتراض وإتاحة المجال لدعم النمو.

عوامل رئيسية، منها أن اقتصاد المملكة المتحدة يشهد مخاطر واضحة مرتبطة بالركود التضخمي، فالنمو الاقتصادي يعتبر بالكاد في المنطقة الإيجابية، فيما يظل تضخم أسعار المستهلك أعلى من النسبة المستهدفة من قبل بنك إنجلترا البالغة 2 في المئة. ولفت التقرير إلى مواجهة الاقتصاد البريطاني صعوبة في اكتساب الزخم، حيث نما بنحو 1 في المئة في كل من العامين الماضيين، مع توقع وتيرة مماثلة أو أضعف في عام 2026. ويعزى هذا التباطؤ إلى تقييد الإنفاق الاستهلاكي بفعل ارتفاع الضرائب وتجميد حدود الشرائح الضريبية، وارتفاع تكاليف الطاقة العالمية، وضعف استثمارات الشركات، واستمرار الآثار المتأخرة لزيادات أسعار الفائدة السابقة.

واعتبر بنك قطر الوطني (QNB) أن مؤشرات سوق العمل بدأت تفقد بعض زخمها، مع تزايد الحذر في عمليات التوظيف، كما بلغ التضخم الكلي في أسعار المستهلك ذروته في وقت سابق من العام، حين دفعت صدمة أسعار الطاقة العالمية التكاليف إلى الارتفاع، غير أنه حتى مع تراجع ضغوط أسعار الطاقة، لا يزال التضخم المحلي يتسم بدرجة كبيرة من الثبات، في وقت يشير فيه مكتب الإحصاءات الوطنية إلى استمرار المخاطر الناجمة عن نمو الأجور المحلية واستراتيجيات تسعير الشركات التي تتكيف مع موجات ارتفاع التكاليف السابقة.

وتناول البنك، في تقريره الأسبوعي، السياسة النقدية في المملكة المتحدة التي تدار بصورة مستقلة عن الحكومة، مشيرا إلى أن بنك إنجلترا يتمتع بتفويض يقتضي تحقيق استقرار الأسعار مع دعم الاقتصاد الأوسع نطاقا، ويجد بنك إنجلترا نفسه حاليا وسط معضلة ركود تضخمي محتملة، فخفض أسعار الفائدة بسرعة مفرطة قد يعيد إشعال ضغوط

رجح بنك قطر الوطني (QNB) أن يحافظ بنك إنجلترا على موقف حذر قائم على البيانات، مع إبقاء السياسة النقدية مقيدة بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى المعدل المستهدف دون خلق التعافي الهش بصورة غير ضرورية، مشيرا إلى أن الحكومة البريطانية تواجه تحديا في الموازنة بين النمو الاقتصادي واحتواء التضخم.

وأوضح بنك قطر الوطني، في تقريره الأسبوعي، أن القرارات المقبلة للحكومة البريطانية خلال شهر سبتمبر الجاري ستحظى بمتابعة دقيقة لمعرفة كيفية موازنتها بين هذه المخاطر المتشابكة، وسيعتمد احتواء ضغوط الركود التضخمي ليس فقط على قرارات بنك إنجلترا، بل أيضا على مدى اتساق إطار السياسات الأوسع الذي سيعتمده آندي برنهام رئيس الوزراء البريطاني وجون هيلي وزير الخزانة، حيث ستكون قدرة الحكومة الجديدة على طمأنة الأسواق بشأن انضباطها المالي، مع مواصلة السعي لتحقيق طموحاتها المتعلقة بالنمو والنموذج الاقتصادي الجديد، عاملا حاسما.

وأشار التقرير إلى الأوضاع الصعبة التي يواجهها آندي برنهام، الذي يشغل المنصب منذ يوليو الماضي، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، فقد ظلت المملكة المتحدة تتعامل خلال النصف الثاني من عام 2026 مع مزيج معقد من ضعف النمو وارتفاع التضخم فوق المستوى المستهدف، وهي سمات تميز بيئة الركود التضخمي، وقد تعهد رئيس الوزراء ووزير الخزانة بتبني "نموذج اقتصادي جديد" يركز على الاستثمار والتجديد الصناعي.

وناقش التقرير ضغوط التضخم والنمو التي تواجه رئيس الوزراء الجديد ووزير خزانته، وما إذا كان التفاعل بين السياستين النقدية والمالية سيؤدي إلى احتواء مخاطر الركود التضخمي مستندا إلى عدة

12 مدير أصول يشرفون على 27 تريليون دولار يعززون حيازات الذهب



وقالت هوينه: "انحسرت المضاربات المفرطة على الذهب". وأضافت أن المعدن بات بدلاً من ذلك مدفوعاً بـ"عوامل أساسية مثل مشتريات البنوك المركزية ومديري الأصول المتعددة الباحثين عن أدوات تحوط للمحافظ".

وتنعكس هذه الشهية المتجددة للذهب في صافي مراكز الشراء لدى الصناديق، التي تتابعها لجنة تداول السلع الآجلة، إذ ارتفعت في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس إلى أعلى مستوى لها حتى الآن خلال العام الجاري.

في أحد أشد التحذيرات خلال الأسابيع الماضية، قال راي داليو، الملياردير مؤسس "بريدج ووتر أسوشيتس" (Bridgewater Associates)، إن على المستثمرين خفض حيازاتهم من السندات ووضع ما يصل إلى 15% من أموالهم في الذهب للتحوط من مخاطر وقوع أزمة ديون أميركية.

ضعف الدولار يدعم المعدن النفيس

جاءت تصريحاته مع ارتفاع عوائد سندات الخزينة الأميركية طويلة الأجل إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات، وهو اتجاه دفع وزير الخزينة سكوت ببسنت إلى الإعلان عن مزيد من عمليات إعادة شراء الديون طويلة الأجل. وتسببت الخطوة غير المتوقعة في قفزة بأسعار الذهب وأحيت الاهتمام بما يُعرف باسم «تجارة خفض قيمة العملات»، التي كانت، مثل مشتريات البنوك المركزية، ركيزة أخرى لموجة صعود الذهب في 2025.

تنويع المحافظ يرفع الذهب

قال بعض مديري الأصول الذين أجرت «بلومبرغ» مقابلات معهم إن المخاوف بشأن العملة الاحتياطية المهيمنة عالمياً مبالغ فيها، لكن معظمهم اتفقوا على أن التحول المطرد نحو محافظ أكثر تنوعاً سيوفر أساساً مستداماً لارتفاع أسعار الذهب.

قال كريستوفر هاميلتون، رئيس حلول استثمارات العملاء لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في «إنفيسكو» (Invesco)، إنه على الرغم من عدم وجود «بديل واضح» للدولار، فإن ذلك لا يمنع المستثمرين من «زيادة التنويع تدريجياً»، وهو ما قد يتبين أنه اتجاه أكثر استدامة من أي تحول جذري.

في نهاية المطاف، الذهب يُشكل حصة صغيرة نسبياً من محافظ المستثمرين الغربيين، لا سيما بعد سنوات من المكاسب المذهلة للأسهم الأميركية. وهذا يعني أن حتى التنويع المحدود لديه القدرة على تحريك أسعار الذهب بقوة.

المركزي، إذ حذر من أن التضخم الأميركي لا يتباطأ بصورة ملموسة نحو المستوى المستهدف البالغ 2%، وهي تصريحات عززت الرهانات على تشديد السياسة النقدية.

حتى الآن، لم تزعزع هذه العقبات المحتملة القناة المتجددة لدى المستثمرين على المدى الطويل. وقال بعض مديري الأموال إن جاذبية الذهب المستمرة تكمن في قيمته كأداة تحوط ضمن محفظة استثمارية أوسع.

قال أرنوت فان راين، مدير محافظ لحلول الأصول المتعددة والأسهم في «روبيكو»، وهي شركة هولندية تشرف على أصول بنحو 464 مليار دولار: «أصبح الذهب أصلاً أكثر شيوعاً بكثير.. لقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من كل محفظة اعتيادية أو تقليدية».

هبوط الذهب يجذب المشتريين

بعد موجة صعود حادة مدعومة برؤوس أموال مضاربة دفعت الذهب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق قرب 5600 دولار للأونصة في يناير، أمضى المعدن معظم العام الجاري في تراجع. وأعدت أسعار الطاقة المرتفعة والصدمات التضخمية الناجمة عن حرب إيران الذهب إلى قرب 4000 دولار في يونيو. وعندها بدأت الصناديق تُبدي اهتماماً.

قال مايكل كوجينو، رئيس «بيرماننت بورتفوليو فاميلي أوف فاندز» (Permanent Portfolio Fam-ily of Funds): «كان الهبوط إلى 4000 دولار فرصة جيدة جداً للشراء إذا لم تكن تمتلك الذهب بالفعل»، وأضاف: «قصة الاقتصاد الكلي طويلة الأجل لا تزال قائمة، وهذا يدعم صعود الذهب»، مُشيراً إلى أنه يمكن توقع «قمم أعلى وقيعان أعلى» بمرور الوقت.

مشتريات البنوك المركزية تدعم الذهب

بالنسبة إلى فان راين من «روبيكو»، كان تسارع مشتريات البنوك المركزية خلال الربع الثاني العامل المحفز للعودة إلى شراء الذهب. وتعافى طلب القطاع الرسمي بقوة بين أبريل ويونيو، إذ بلغت صافي المشتريات 289 طناً، وهو أعلى مستوى مسجل لأي ربع ثاني، وفقاً لمجلس الذهب العالمي.

وعادت صوفي هوينه، مديرة المحافظ والاستراتيجية لتخصيص الأصول الديناميكي في «بي إن بي باريبا»، إلى الذهب مع تراجع الارتباط بين المعدن النفيس والأصول الخطرة مثل الأسهم، وهو اتجاه يُشير إلى استعادة الذهب قيمته التقليدية كأداة تحوط بعد فترة من تداولات المضاربة.

عاد بعض أكبر مديري الأموال في العالم بناء حيازاتهم من الذهب بعد انخفاض الأسعار، مُراهنين على استمرار العوامل طويلة الأجل الداعمة للمعدن النفيس، حتى مع اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي موقفاً أكثر حزمًا تجاه التضخم.

اشترت «أموندي» (Amundi)، أكبر شركة إدارة أصول في أوروبا، الذهب توقعاً لعودته إلى 5000 دولار للأونصة بحلول نهاية العام الجاري. كما زاد مديرو الصناديق في «بيكتيه أسيت مانجمنت» (Pictet As-set Management)، و«روبيكو إنستيتيوشنل أسيت مانجمنت» (Robeco Institutional Asset Management)، و«فيدليتي إنترناشيونال» (Fidelity International)، حيازاتهم التي خفضوها في وقت سابق من العام الجاري، خلال تراجع الذهب من أعلى مستوى له على الإطلاق.

قال لورينزو بورتيلي، رئيس استراتيجية الأصول المتعددة في «معهد أموندي للاستثمار» إن «الذهب أصلٌ نعتبره رخيصاً، وأداة تحوط جيدة، ويتمتع بسبولة معقولة». لكنه أوضح أن الشركة ستحتاج إلى رؤية أوضح لمسار أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي قبل أن تُفكر في شراء المزيد بعد مشتريات الشهر الماضي.

رهانات صعود أسعار الذهب

كان ذلك سمة مشتركة في مقابلات مع أكثر من 12 مدير أصول، تدير شركاتهم مجتمعة أصولاً بقيمة 27 تريليون دولار. ومن دون استثناء، كان كل منهم، بما في ذلك «بي إن بي باريبا أسيت مانجمنت» (BNP Paribas Asset Management)، و«مانولايف جون هانكوك إنفستمنتس» (Manulife John Hancock Investments)، إما قد أعاد زيادة حيازاته من الذهب في الأسابيع الماضية، أو حافظ على مخصصات تعكس توقعات بصعود المعدن النفيس.

لكن عديد من مديري الأموال قالوا إن أي اختراق لمستوى المقاومة الذي واجهه الذهب في الآونة الماضية قُرب 4600 دولار للأونصة لن يكون سهلاً. يُقوض ارتفاع عوائد سندات الخزينة وزيادة الرهانات على رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرة واحدة على الأقل قبل نهاية العام الجاري الدعم للذهب، وهو أصل يميل المستثمرون إلى تفضيله بدرجة أقل عندما ترتفع تكاليف الاقتراض، لأنه لا يدر فائدة.

تعرضت قناة المستثمرين لاختبار بعد خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث في 28 أغسطس خلال ندوة جاكسون هول التي يعقدها البنك

بريطانيا تخفض معدل الخصم لتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية التحتية



أعلنت وزارة الخزانة البريطانية خفض المعدل الرئيسي المستخدم لتقييم المنافع طويلة الأجل للإنفاق العام والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية، في خطوة تستهدف تعزيز الاستثمار في مختلف أنحاء البلاد.

وأوضحت الوزارة، في بيان بشأن تعديلات دليل «الكتاب الأخضر» الخاص بتقييم والموافقة على المشروعات الرأسمالية، أن معدل الخصم المستخدم في تقييم الإنفاق العام سينخفض إلى 3% بدلا من 3.5%.

ويستخدم معدل الخصم لمقارنة التكاليف والمنافع التي تتحقق في فترات زمنية مختلفة، إذ تُمنح الأموال المتاحة حاليًا قيمة أكبر من المنافع المالية التي تتحقق في المستقبل.

ومن شأن خفض المعدل تقليص الفجوة بين القيمة الحالية والمستقبلية للمنافع، بما يسمح للمشروعات طويلة الأجل بإظهار قيمتها الاقتصادية بصورة أكبر، خصوصًا تلك التي تستغرق سنوات قبل ظهور عوائدها.

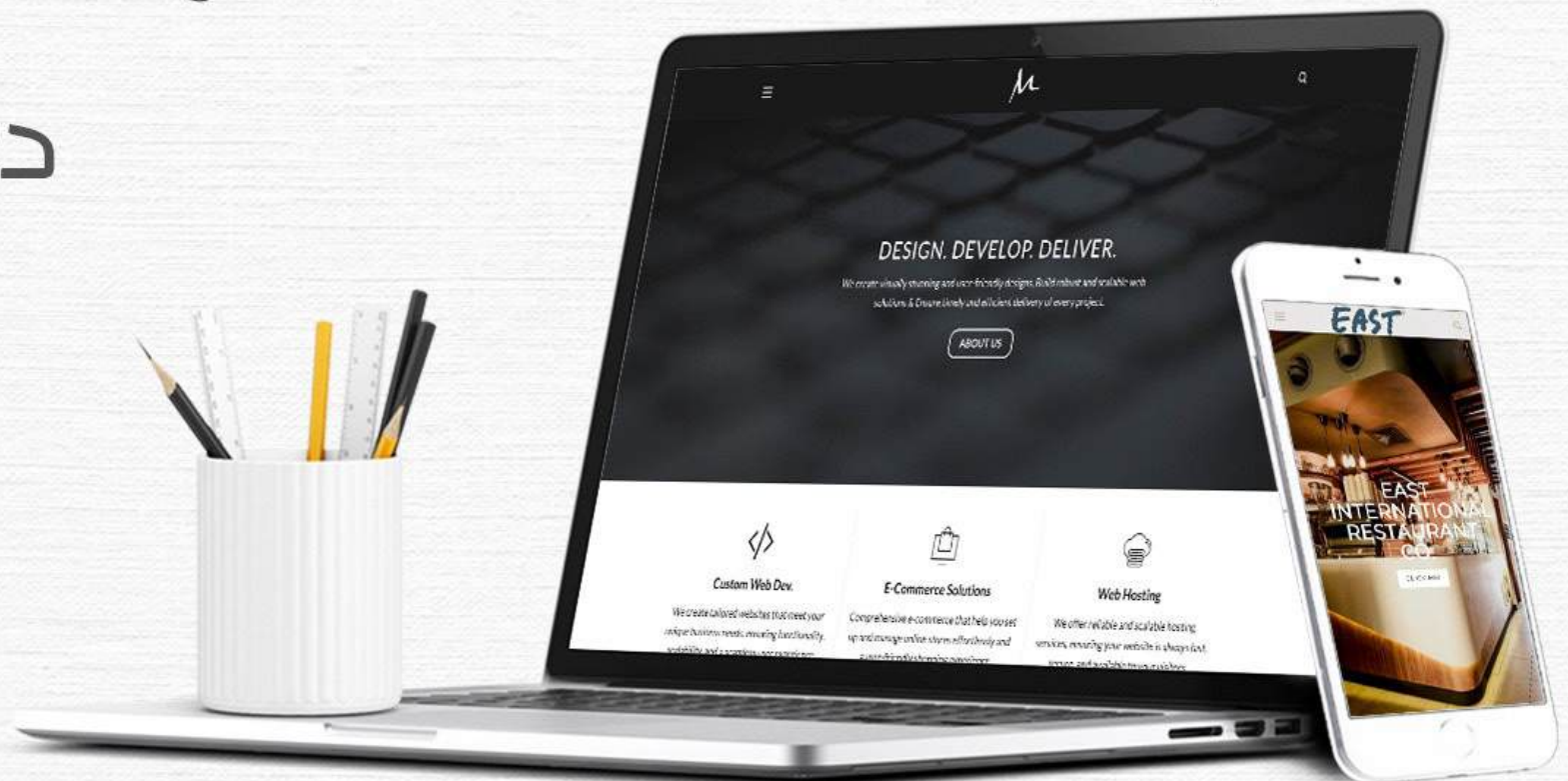
الموازنة المقرر إعلانها في 28 أكتوبر المقبل، فيما يُتوقع أن يعرض وزير الخزانة جون هيلي الخطوط الرئيسية للخطة في أول خطاب رئيسي له في منصبه الجديد يوم الاثنين.

التي تظهر على مدى فترات زمنية طويلة. ومن المقرر أن تكشف الحكومة التفاصيل الكاملة للخطة، بما في ذلك ردها على مراجعة معدل الخصم، ضمن

وقالت وزارة الخزانة إن التعديلات ستمنح مشروعات النقل والإسكان والبنية التحتية الاجتماعية «معاملة أكثر إنصافًا» عند اتخاذ قرارات الإنفاق الحكومي، من خلال زيادة وزن المنافع

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



www.MadelnKwt.com

[00965] 55550567

«فيتش» تبقى تصنيف قطر عند «AA» وترفعها من قائمة المراقبة السلبية



يأتي تأكيد التصنيف بعد أشهر من تحذير «فيتش» من خفض التصنيف السيادي لقطر، مع تصاعد المخاوف بشأن التداعيات الأمنية والاقتصادية للحرب على إيران. وذكرت «رويترز» الشهر الماضي أن قطر خسرت نحو 24 مليار دولار من مبيعات الغاز منذ بدء الصراع قبل ستة أشهر. كانت وكالتا «ستاندرد أند بورز» و«موديز» أكدت أيضاً تصنيف قطر في وقت سابق من العام، قائلتين إن وضعها المالي «الكبير» يخفف من أثر الحرب في الشرق الأوسط.

أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي 8.1 في المائة هذا العام، مقارنة بتوقعات بانخفاضه 6 في المائة في أبريل (نيسان) الماضي. وقالت الوكالة في بيان مساء الجمعة: «سيستغرق استيعاب أثر الحرب على الجدارة الائتمانية وقتاً أطول». وتتعامل قطر، وهي واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، مع اضطرابات في الصادرات عبر مضيق هرمز ونقص مرتبط بالأضرار التي لحقت بمنشآت الطاقة.

أزالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قطر من قائمة «المراقبة السلبية»، وأبقت تصنيفها السيادي عند «AA»، مشيرة إلى تراجع المخاطر التي تهدد منشآت الغاز الطبيعي المسال منذ مارس (آذار). لكن الوكالة أبقت النظرة المستقبلية لقطر عند «سلبية»، في ظل المخاطر المستمرة الناجمة عن تعطل صادرات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز. وقطر من بين الاقتصادات التي شهدت أكبر التخفيضات في التوقعات خلال استطلاع لـ«رويترز»، إذ من المتوقع

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطورات
التجار



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.t.me/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

60 مليار دولار.. رهان اليابان الكبير على السيادة في الذكاء الاصطناعي

تتجه اليابان إلى زيادة سعة مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي بأكثر من أربعة أمثالها خلال السنوات الثماني المقبلة، مع خطط استثمارية تقدر بنحو 60 مليار دولار في إنشاء مرافق جديدة، في خطوة قد تعزز مكانة البلاد بين أكبر أسواق البنية التحتية للذكاء الاصطناعي عالميًا وتدعم مساعيها نحو تحقيق قدر أكبر من السيادة في هذا المجال.

وبحسب مسح أجرته صحيفة «نيكاي» شمل خطط 26 مشغلاً لمراكز البيانات، أبدى 22 مشغلاً نيتهم إنشاء مراكز بيانات إضافية مخصصة للذكاء الاصطناعي في اليابان، ومن شأن هذه المشروعات رفع القدرة الإجمالية من نحو 1.1 غيغاواط بنهاية 2025 إلى 4.9 غيغاواط بحلول 2033.

وتبلغ تكلفة إنشاء مراكز البيانات في اليابان نحو 16 مليار دولار لكل غيغاواط في المتوسط، وفقاً لشركة «كوشمان آند ويكفيلد»، ما يضع التكلفة الإجمالية للمشروعات الجديدة عند نحو 60 مليار دولار.

ولا تشمل هذه التقديرات تكلفة الخوادم وأشباه الموصلات اللازمة لتشغيل مراكز البيانات، ما يعني أن إجمالي الاستثمارات المرتبطة بالتوسع في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي قد يصل إلى مئات المليارات من الدولارات. وتأتي هذه الاستثمارات في وقت يتزايد فيه الطلب على القدرة الحاسوبية اللازمة لتدريب وتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، مع توسع شركات التكنولوجيا العالمية في اليابان.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf